



جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير

تذبذب اسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم
والميزان التجاري: الأردن كحاله دراسية (1980-2015)

Oil price fluctuations and its effect on GDP, Inflation and Trade Balance:

A case study of Jordan (1980-2015)

إعداد الطالبة

سماح أنور موسى العجلوني

2012310006

إشراف

د. سامح العجلوني

حقل التخصص: الاقتصاد

الفصل الثاني للعام الدراسي 2016 - 2017

تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري:

الأردن كحالة دراسية (1980-2015)

Oil price fluctuations and its effect on GDP, Inflation and Trade Balance:

A case study of Jordan (1980-2015)

إعداد

سماح أنور موسى العجلوني

بكالوريوس اقتصاد- جامعة اليرموك، 2012

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في
جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها -

الدكتور سماح عاصم العجلوني..... رئيساً

اقتصاد، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور سعيد سامي الحلاق..... عضواً

اقتصاد مال وأعمال، جامعة اليرموك

الدكتور عبد الباسط عبد الله العثامنة..... عضواً

اقتصاد، جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة 2017-5-11

ب

إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي رحمه الله

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانه ليخفف من آلامي ..

أمي أظل الله عمرها

إلى من وقف بجانبني وساندني

إلى من أمدني بالحنان بعد والدي ... عمي (والد زوجي)

إلى من منحوني القوة والطموح

إلى من كانوا لي العون ... أخوتي وأخواتي

إلى مشعل حياتي ونور قلبي

إلى من كان معي خطوة بخطوة

زوجي الحبيب

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل (19).

الحمو والشكر لله رب العالمين أولاً وأخيراً، الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وأعانني على إتمام هذه الرسالة، وهذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على رسوله الأُمِّيِّ الأَمِينِ، مُعَلِّمِ النَّاسِ الخَيْرِ، وهادي البشرية إلى صراطٍ مستقيمٍ حتَّى على طلب العلم وجعله فريضةً على كل مسلمٍ و مسلمة، وبعد،،،

تقديرًا و عرفانًا مني، لا بُدَّ أنَّا تقدم بجزيل الشكر والوفاء إلى أستاذي المربي الفاضل الدكتور سامح عاصم العجلوني المشرف على هذه الرسالة، والذي يمثل رمزاً للعلم ونبعاً للأخلاق الراقية التي جسدها في شخصيته المعلم والمربي والقُدوة الفاضلة التي اعتزبها وافتخر، قدم لي النصح والإرشاد والتوجيه.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة الرسالة، والتي ستكون لملاحظاتهم الأثر الكبير في إثراء الرسالة، وإخراجها بصورة علمية أفضل مما هي عليها الآن، فأسال الله أن يجزل لهما الأجر والثوبة.

وأقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وبذل جهداً لمساندتي، وجميع زملائي وزميلاتي في الجامعة، الذين لم يدخروا جهداً لمساندتي وتشجيعي، راجياً أن تكون هذه الكلمة خاصة بكل واحد منهم، وكل الشكر والتقدير أيضاً لكل من ساهم و قدم لي العون من الأهل والأقارب والأصدقاء..... وأسال الله عز وجل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
التواقيع.....	ب.....
الاهداء.....	ج.....
الشكر والتقدير.....	د.....
فهرس المحتويات.....	هـ.....
فهرس الجداول.....	ز.....
فهرس الاشكال.....	ح.....
ملخص العربي.....	ط.....

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة

المقدمة.....	2.....
مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3.....
أهداف الدراسة.....	4.....
أهمية الدراسة.....	4.....
فرضيات الدراسة.....	5.....

الفصل الثاني : الاطار النظري

المقدمة.....	7.....
أسعار النفط.....	7.....
أنواع أسعار النفط.....	8.....
التطور التاريخي لأسعار النفط.....	12.....
اسباب تذبذب أسعار النفط.....	16.....
الاثار الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري.....	19.....
التقلبات الاقتصادية.....	28.....
اسباب التقلبات الاقتصادية.....	29.....

الفصل الثالث : الدراسات السابقة

31.....	المقدمة
31.....	الدراسات الاجنبية
46.....	الدراسات العربية
51.....	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الرابع : متغيرات الدراسة في سياق الاقتصاد الاردني

54.....	الاستهلاك النفطي في المملكة الاردنية الهاشمية
57.....	تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الاردني
59.....	تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الاردني
62.....	الاثار السلبية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الاردني
64.....	اثر التذبذب في أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي
68.....	اثر التذبذب في أسعار النفط على التضخم
71.....	اثر التذبذب في أسعار النفط على الميزان التجاري

الفصل الخامس : منهجية الدراسة والتحليل

81.....	المقدمة
81.....	متغيرات الدراسة
82.....	مصادر البيانات
83.....	النموذج القياسي
84.....	الاختبارات الاولى
91.....	نتائج التحليل القياسي

الفصل السادس : النتائج والتوصيات

105.....	نتائج الدراسة
107.....	توصيات الدراسة
108.....	المراجع العربية والأجنبية
118.....	الملخص الانجليزي

فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
65	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و اسعار النفط خلال الفترة (2015-1980)	1-4
69	معدل التضخم خلال الفترة (2015-1980)	2-4
73	الصادرات الاجمالية بالآلف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (2015-1980)	3-4
75	الواردات الاجمالية بالآلف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (2015-1980)	4-4
77	العجز في الميزان التجاري الاردني بالآلف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (2015-1980)	5-4
92	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع	1-5
93	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني [LINF, LINT, LOF, LUN]	2-5
93	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني [LTB, LX, LEX, LM, LO]	3-5
94	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني [LY, LAGR, LOP, LEX, LOF]	4-5
95	نتائج اختبار الحدود	5-5
96	نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج التضخم	6-5
97	نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة الميزان التجاري	7-5
98	نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	8-5
99	نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة التضخم	9-5
100	نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة الميزان التجاري Dependent var. D (LTB)	10-5
100	نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Dependent var. D (LY)	11-5
103	نتائج الاختبارات التشخيصية	12-5

فهرس الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
22	تأثير ارتفاع اسعار النفط على منحى العرض الكلي.	1-2
24	تأثير انخفاض اسعار النفط على منحى الطلب الكلي.	2-2
66	النتاج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دينار خلال الفترة (2015-1980)	1-4
67	اسعار النفط لبرميل برنت بالدولار الامريكي للفترة (2015-1980)	2-4
68	التطور الزمني لكل من أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي للفترة (2015-1980)	3-4
70	معدلات التضخم للفترة (2015-1980)	4-4
71	التطور الزمني لكل من أسعار النفط ومعدلات التضخم للفترة (2015-1980)	5-4
78	العجز في الميزان التجاري الاردني (2015-1980)	6-4
79	التطور الزمني لكل من اسعار النفط وعجز الميزان التجاري للفترة (2015-1980)	7-4
101	Cusum [LINF, LINT, LOF, LUN]	1-5
102	Cusum [LTB, LX, LEX, LM, LO]	2-5
102	CUSUM [LY, LAGR, LOP, LEX, LOF]	3-5

الملخص

العجلوني، سماح أنور. تذبذب اسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري: الأردن كحاله دراسية (1980-2015). رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد،

جامعة اليرموك، 2017.

إشراف: الدكتور سماح العجلوني.

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء اثر تذبذبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري في الأردن، خلال الفترة (1980-2015). ولاختبار سكون السلاسل الزمنية تم تطبيق اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس - بيرون (PP). واطهرت النتائج ان بعض المتغيرات ساكنه في مستواها والبعض الاخر ساكن بعد اخذ الفرق الاول وبذلك يمكننا القول بأن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الاول. كما تم تطبيق اختبار كوزوم (CUSUM and CUSUM of Square Test) لاستقصاء استقرارية معلمات النموذج. وتم اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (ARDL).

وخلصت نتائج الدراسه الى وجود اثر ايجابي لتذبذب اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم، ووجود اثر ايجابي لأسعار النفط على العجز بالميزان التجاري. وبناءً على النتائج توصي الدراسة الحكومة بضرورة الاستعداد لاي اضطراب قد يصيب سوق النفط وذلك بتكوين مخزون احتياطي من النفط، والتنويع في مصادر التزود بالنفط المستورد، واستغلال الطاقة المتجددة في مجال استهلاك الطاقة.

كلمات مفتاحية: تذبذب اسعار النفط، التضخم، الناتج المحلي الأجمالي، الميزان التجاري.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة وأسئلتها
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة

1.1 المقدمة:

يعد النفط واحدا من أهم السلع الأكثر طلبا وتداولاً في العالم أجمع، فالنفط مصدر هام من مصادر الطاقة وأحد المدخلات الانتاجية التي لا غنى عنها لإنتاج السلع والخدمات. ومن ناحية اخرى فهو يستخدم كوقود في وسائل النقل المختلفة، عدا عن استخداماته الاخرى للتدفئة وغيرها. ولا يخفى على أحد أن ما شهده العالم مؤخرا من صراعات عسكرية وسياسية وخاصة في منطقة الشرق الاوسط، كان مدفوعا إلى درجة كبيرة بالرغبة في السيطرة على منابع هذه السلعة الاستراتيجية والتحكم بأسعارها والتأثير على اقتصاديات الدول المختلفة. وضمن هذا السياق فإنه غني من القول أن عمليات تسعير النفط لا تخضع فقط لعوامل العرض والطلب، وإنما تخضع لعوامل اخرى كالعوامل الجيوسياسية. ويعزز ذلك ما شهده العالم خلال السنوات الاخيرة من تقلبات غير مسبوقه في أسعار النفط، والتي لم يكن ممكنا التنبؤ بها مسبقا. وقد أدت هذه التقلبات الى إلحاق الضرر باقتصاد العديد من الدول، ولكن بدرجات متفاوتة. حيث اختلف التأثير اعتمادا على كون الدولة صافي مصدره او صافي مستورده للنفط، كما اختلف التأثير الذي سببه ارتفاع الأسعار عن التأثير الذي سببه انخفاض الاسعار.

كما تجدر الإشارة الى أن قنوات نقل أثار تذبذب الأسعار متعددة. ومنها قناة التجارة الخارجية وما يتبعها من تأثير على موازين المدفوعات وموازن التجارة وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي، كما أن قناة تضخم الأسعار هي احدى القنوات الهامة الاخرى لنقل هذه الاثار.

وبما أن الاردن يعتمد بشكل كبير على المستوردات لتلبية احتياجاته النفطية (حيث شكلت المستوردات خلال عام 2015 حوال 97% من اجمالي الاحتياجات مقابل 3% من الاحتياجات تم تلبيتها من الإنتاج المحلي)، فان تقلبات الأسعار قد اثرت تأثيرا كبيرا على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. ولهذا تأتي هذه الدراسة لتحليل هذه الآثار واعطاءها محتوى كمي اعتمادا على التحليل الاحصائي للبيانات، من اجل توفير بعض الأدوات التي تمكن صانعي السياسات ومتخذي القرارات من صياغة سياسات تتلائم مع طبيعة التقلبات في أسعار هذه السلعة وما تحدثه من اثار على الاقتصاد.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهدت أسعار النفط موجة غير مسبوقة من الارتفاعات بدءا من عام 2008 حيث وصل معدل سعر برميل النفط الى (94.1) دولارا للبرميل، ثم شهدت الآونة الاخيرة انخفاضا كبيرا حيث وصل السعر الى (40.1) دولارا للبرميل. وقد كان لهذه التقلبات اثار ايجابية احيانا واثار سلبية في احيان أخرى. وقد انعكست هذه الآثار على اداء الاقتصاد الكلي ومؤشراته الكليه، كالعجز في الميزان التجاري، ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

- ما أثر التذبذبات والتقلبات السعرية الدولية للنفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (كالناتج

المحلي الاجمالي، والتضخم، والميزان التجاري) في الأردن؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التذبذبات والتقلبات السعرية الدولية للنفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (كالناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والميزان التجاري) في الأردن وذلك خلال الفترة (1980 - 2015).

4.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة بأنها تهدف الى استقصاء العلاقة بين تذبذب أسعار النفط من جهة والناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري من جهة اخرى، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1980-2015) والتي شهدت تذبذبات كبيرة في أسعار النفط. حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية. وتجدر الاشارة الى أن الدراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة مثل (الزهد، 1992) و (خير الدين، 2008) والتي حاولت شرح اثر تذبذب أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري لم تصل إلى نتيجة محددة بهذا الخصوص. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها اختلاف النماذج الرياضية والقياسية المستخدمة واختلاف الفترة الزمنية بالإضافة الى اختلاف المتغيرات وعددها. وتمتاز هذه الدراسة بأنها تدرس أثر تذبذب أسعار النفط على ثلاث متغيرات معا. كما تمتاز هذه الدراسة بأنها استخدمت الانحرافات المعيارية لأسعار النفط لقياس تذبذبات الأسعار.

5.1 فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضية الاساسية بناء على هدف الدراسة الأساسي، وقد كانت الفرضية كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1980-2015) عند مستوى معنويه $(\alpha > 0.05)$ ، ويشتق عن ذلك الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1980-2015) عند مستوى معنويه $(\alpha > 0.05)$.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على التضخم في الأردن خلال الفترة (1980-2015) عند مستوى معنويه $(\alpha > 0.05)$.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة (1980-2015) عند مستوى معنويه $(\alpha > 0.05)$.

الفصل الثاني

الإطار النظري

- المقدمة
- أسعار النفط
- أنواع أسعار النفط
- التطور التاريخي لأسعار النفط
- أسباب تذبذب أسعار النفط
- الآثار الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والميزان التجاري
- التقلبات الاقتصادية

1.2 مقدمة

يتضمن هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بالدراسة، حيث سيتم الحديث عن أسعار النفط وتطورها وانواعها واسباب تذبذبها وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري والحديث عن مفهوم التقلبات الاقتصادية.

2.2 أسعار النفط:

يتمتع النفط بمكانة مميزة في الاقتصاد العالمي، بحيث أننا لا يمكننا تخيل المجتمعات المتقدمة بدون هذه السلعة التي أصبحت مدخلاً هاماً للصناعات المختلفة، ويلعب النفط دوراً مهماً في التطور الصناعي على المستوى العالمي (اليوسف، 2015). حيث يعتبر كمصدر للطاقة في إنتاج معظم السلع والخدمات. وبناءً على ذلك فإن التقلبات في أسعار النفط لها دور كبير في التأثير على اقتصاديات دول العالم، وفي إحداث صدمات اقتصادية (خير الدين، 2008).

وقد تعرضت أسعار النفط الخام سابقاً وفي بدايات القرن الحالي ولغاية الان للعديد من التقلبات، فقد تأثرت الأسعار بظروف السوق. وهناك العديد من العوامل التي أثرت في أسعار النفط العالمية (Kilian, 2008). ومن تلك الأسباب النمو والتطور الاقتصادي والتضخم بالإضافة إلى التقلبات في سعر الدولار والتغيرات في أسعار الفائدة. وعلى الرغم من ذلك فالسبب الرئيسي وراء التغير في أسعار النفط لم يكن واضحاً. وقد بينت دراسة Killian (2008) بأن هناك الكثير من النظريات التي قامت بتفسير التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط، وذلك من خلال توظيف نظريات الاقتصاد الكلي في تفسير مدى استجابة أسعار النفط لعوامل العرض والطلب.

3.2 أنواع أسعار النفط:

يعرف السعر النفطي على أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالوناً معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (Guesmi Et al,2016)، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتصف بالديناميكية وعدم الاستقرار، وقد انعكس هذه الأمر على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا الحالي (البصام، 2013).

وتجدر الإشارة الى وجود أكثر من تعريف لأسعار النفط، و في هذا الجزء تم عرض هذه التعريفات بشكل مفصل استناداً إلى ما ورد في الدوري (2003).

1.3.2 الأسعار المعلنة:

تم الاعلان لأول مرة عن هذه الأسعار بشكل عالمي من قبل شركة ستاندرد أويل (Standard Oil) نيوجيرسي الامريكية في العام 1880، وذلك عندما كانت الاسواق النفطية تتمتع بوجود العديد من منتجي النفط الامريكان. حيث فرضت تلك الشركة سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام من بداية العام 1873. وبعد ذلك أعلنت عن أسعار النفط المستخرج من الآبار مباشرة من غير إشراك مستخرجه بعملية التسعير، وبقي مفعول تلك الأسعار قائماً حتى عندما دخلت السوق النفطية الامريكية شركات نفطية جديدة من خلال حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندرد أويل في العام 1911. ومن ثم ظهور حالة من المنافسة بين الشركات من أجل ضبط وتحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام. ويعني ذلك أن سوق النفط الأمريكي تحول إلى

سوق منافسة بدل من احتكارها من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي. وفي القرن الماضي عندما تم اكتشاف النفط في مناطق متنوعة من العالم، فقد توحدت شركات النفط الكبرى بتنظيم واحد متكامل للسيطرة على كافة مجالات الصناعة النفطية، ومن بين ما قامت به تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير الموجودة في البلدان النفطية العالمية وخصوصاً موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك.

وحظيت الأسعار المعلنة بأهمية كبيرة بعد عام 1948 وخصوصاً عندما تم تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العالمية في أراضي فنزويلا بسبب منافسة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها، وذلك عندما ظهر في تلك الأقطار نظام "مناصفة الأرباح" بدلاً من مبلغ (4 دولارات) كانت تدفعها شركات النفط الكبرى إلى حكومات الأقطار العربية وذلك عن كل طن من نفطها الخام المصدر. ولكن أرباح الشركات كانت تتحقق من خلال تطبيق قاعدة الأسعار المعلنة بعد طرح الحسومات المتفق عليها ما بين الطرفين.

وبقيت شركات النفط مستمرة بتحديد الأسعار المعلنة حتى عام 1973، وخصوصاً عندما قررت منظمة أوبك تحديد أسعار نفطها الخام خلال المؤتمر الذي تم عقده بالكويت من قبل المنظمة. ويمكن ملاحظة أن الأسعار المعلنة أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب حيوي، ولكن الشركات قد فرضتها من أجل كسب العوائد، فهذه الأسعار لم تكن إلا أسعار دفترية يتم من خلالها تحديد ضرائب الدول المنتجة ويتم من خلالها تسليم النفط من شركة مختصة لشركة أخرى مختلفة الاختصاص.

2.3.2 الأسعار المتحققة:

يمكن تعريف الأسعار المتحققة بأنها عبارة عن سعر متحقق جراء تسهيلات أو حسومات محددة يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين وهما البائع والمشتري ويكون بنسبة مئوية يتم اقتطاعها من السعر المعلن أو تسهيلات بشروط الدفع. وقد ظهرت الأسعار المتحققة في أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات الوطنية البترولية بالدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية، وتتأثر مستويات الأسعار المتحققة بظروف السوق البترولية السائدة ومستوى تأثير تلك الظروف على الأطراف البترولية المتعاقدة. فعلى سبيل المثال في العقود البترولية طويلة الأجل بين شريكين يعتبر (المشتري) هو المستفيد من هذه العقود بشكل أكبر مما هو عليه في العقود قصيرة الأجل بسبب الحسومات التي يحصل عليها، الأمر الذي يجعل السعر المتحقق منخفضاً حسب مقدار الحسومات.

3.3.2 أسعار الإشارة:

يعرف سعر الإشارة على أنه سعر البترول الخام ويكون أقل من السعر المعلن عنه ولكن في نفس الوقت يزيد عن السعر المتحقق، بمعنى أنه سعر متوسط ما بين السعر المعلن والسعر المتحقق، بالإضافة إلى أن احتساب سعر الإشارة يكون على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والمتحقق للعديد من السنوات

4.3.2 أسعار الكلفة الضريبية:

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضافاً إلى قيمة ضريبة الدخل والربح (بصورة أساسية للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية)، وبالتالي فإن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس

الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

5.3.2 الأسعار الآتية الفورية:

تُعرف الأسعار الآتية الفورية على أنها أسعار الوحدة البترولية المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق البترولية الحرة. ويعبر ذلك السعر عن قيمة السلعة البترولية نقدياً بالسوق الحرة للبترول التي يتم فيها المبادلة بين الأطراف العارضة والمشتريّة للنفط وتتم العملية بشكل فوري أو آني، وظهرت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية في أواخر العام 1978، وذلك بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية للبلدان المستهلكة، مما أجبر البلدان المستهلكة للبحث عن نفط بديل نتيجة زيادة الطلب العالمي مقارنة بالمعروض منه (المزيني، 2013).

6.3.2 السعر الرسمي أو الإداري:

السعر الرسمي أو الإداري يمثل قيمة الوحدة النفطية الخام بفترة معينة وبوحدات نقدية معلومة من قبل جهة رسمية حكومية أو إدارية. وظهر هذا النوع من الأسعار من أجل التداول والتبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان أوبك المعلنة رسمياً من قبلها في تلك الفترة وما يأتي بعدها والمحددة من قبلها، وذلك وفقاً للمعايير التي وضعتها وهي عبارة عن معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة أسعار النفط في السوق الدولية.

4.2 التطور التاريخي لأسعار النفط:

1.4.2: التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985):

حافظت أسعار النفط على مستويات متدنية حيث تراوحت ما بين (1.5-3) دولاراً للبرميل وذلك منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية أوائل السبعينيات من القرن العشرين. الامر الذي ساهم في نمو الطلب على النفط، حيث وصل سعر البرميل إلى (10) دولاراً في عام 1974، ثم إلى (13) دولاراً للبرميل عام 1978. وتوالت سلسلة الارتفاعات إلى أن وصل سعر البرميل (36) دولاراً للبرميل في عام 1980. مما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك (Kim, 2012).

ويمكن تفسير التذبذبات في أسعار النفط بالأزمات التي حدثت خلال تلك الفترة، حيث تم التأكيد بعد عام 1973 بأن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وعصر السيطرة الممكنة للشركات النفطية على الأسعار قد انتهى أيضاً، وبالمقابل فإن الدول المصدرة للنفط لن تقبل بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر النفط الذي تملكه. وقد عملت منظمة الأوبك على مراجعة الموقف والعمل على تصحيح الأسعار بالشكل المناسب بما ينسجم مع الارتفاع المستمر في معدل التضخم العالمي (Tatom,1987).

كما أدى انطلاق الثورة الاسلامية الإيرانية في عام 1979 إلى انقطاع إمدادات النفط في وقتها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا. ومن ثم تضاعفت الأسعار في ذلك العام ليصل سعر البرميل إلى 25 دولار، ويعتبر ذلك أعلى قيمة يصل لها سعر برميل النفط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومع بداية العام 1980 نشبت الحرب العراقية الإيرانية والتي تسببت في هبوط اجمالي انتاج النفط من كلا البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب ليصل إلى مليون

برميل في العام 1981. وتسببت تلك الحرب بارتفاع متوسط أسعار النفط لتصل إلى 35 دولار في العام 1980 ومن ثم 37 دولار في العام 1981 (Mohaddes and Besaran,2013).
في عام 1982 عملت منظمة الأوبك على تقليل الانتاج من أجل إبقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة. كما عملت الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة على زيادة حجم انتاجها للنفط مما أدى إلى ارتفاع المعروض النفطي لهذه الدول. وعملت كل من بريطانيا والنرويج على التخفيض المستمر لأسعار النفط حيث وصل إلى (29.04 دولار) للبرميل الواحد عام 1983. حيث شكلت تلك العوامل عوائق أمام أوبك مما دفعها لخفض سعر النفط ليصل إلى (28.2 دولار) للبرميل الواحد في عام 1984 ثم (27.1 دولار) سنة 1985، وفي عام 1986 انهارت أسعار النفط بشكل كبير خلال الأشهر الأولى حيث انخفض سعر برميل النفط الخام خلال ذلك العام إلى (13.5 دولار) للبرميل الواحد (Abeyasinghe,2001).

2.4.2: التطور التاريخي لأسعار النفط (1986-2000):

في عام 1986 انخفضت أسعار النفط انخفاضاً ملموساً لتصل إلى حوالي 13 دولار للبرميل الواحد، وبعد ذلك بدأت الأسعار بالارتفاع واستقرت ما بين الأعوام 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل الواحد. وقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً في الطلب على النفط وازداد الإنتاج في الأوبك في تلك الفترة أيضاً (Kilian, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار النفط في عام 1986 قد ألحق العديد من الأضرار الجسيمة في دول الأوبك، حيث انخفضت عوائدها النفطية الأمر الذي أجبر بعضها وبشكل خاص الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه موازنتها العامة. ومن أجل حماية جميع أعضاء المنظمة من تبعات وتأثيرات هذه الأزمة قامت

منظمة الأوبك بتعديل نظامها القديم في الإنتاج والتسعير. حيث قامت بتبني نظام جديد يتصف بالمرونة وقامت بالتخلي عن الأسعار الثابتة في نهاية عام 1986 من أجل تسعير نفطها وفق نظام الأسعار الفورية. وقد ساعد هذا النظام منظمة الأوبك على التنبؤ بالطلب العالمي على النفط وبالتالي القدرة على تحديد كمية الإنتاج وفق الطلب (العمرى، 2008).

في عام 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لعدة ظروف أدت إلى إيجاد حالة من عدم التوازن الكبير بين العرض والطلب. فمن ناحية الطلب تعرضت دول آسيا لأزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فيها. حيث أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الطلب. أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومياً إلى 27.5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية وساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط وبالتالي انخفاض السعر إلى ما يقارب 12.3 دولاراً للبرميل (Rodriguez & Sanchez, 2004).

3.4.2 التطور التاريخي لأسعار النفط (2001-2015).

في بداية عام 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضاً في مستوياتها، فقد بلغ سعر الأوبك 23.1 دولاراً للبرميل لينخفض إلى 5.3 دولاراً بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد شهدت الأسواق النفطية في عام 2002 العديد من الأحداث التي كان لها الأثر الكبير والواضح في تحسن مستويات الأسعار مثل الاهتمام الزائد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لمدة شهر، وعدم استقرار الأوضاع السياسي في فنزويلا لغاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى (28.2 دولار) للبرميل (Berumentet al, 2010).

وفي الفترة ما بين عام 2003 - 2007 شهد العالم العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية التي أثرت بدورها على أسعار النفط. ومن أهم هذه الأحداث الحرب على العراق عام 2003 والتي أدت إلى رفع مستوى أسعار النفط العالمية بشكل كبير، حيث ارتفعت من (28.2) إلى (50) دولار للبرميل الواحد.

كما شهد عام 2007 ارتفاعاً في أسعار النفط بشكل ملفت للانتباه، فقد تم كسر العديد من الحواجز القياسية واستمرت الأسعار في الارتفاع من 60 دولار للبرميل في بداية عام 2007 حتى وصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل الواحد في شهر آب من نفس العام.

ونتيجة للركود الاقتصادي العالمي الذي تسببت به أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في شهر كانون الأول من عام 2008، فقد انخفض سعر النفط إلى 60 دولار للبرميل وهي أقل قيمة وصل لها سعر برميل النفط. وفي عام 2009 استقر سعر النفط عند معدل (59.12 دولار) للبرميل الواحد وارتفع بعد ذلك ليصل إلى (77.84 دولار) لغاية 2011 (Hamilton, 2011).

وقد شهدت المنطقة العربية مجموعة من الاضطرابات السياسية بدءاً من العام 2011 بسبب الربيع العربي الذي حل في عدد من الدول العربية، حيث أدى ذلك إلى انقطاع الامدادات النفطية لعدد من الدول المنتجة مثل ليبيا، سوريا، واليمن. وقد انخفض تزويد النفط الليبي بما يقارب 1.6 مليون برميل بشكل يومي من ليبيا، ولم تستطع اي دولة من دول منظمة الأوبك تعويض ذلك، وبذلك فقد ارتفعت أسعار النفط من تلك اللحظة فوق مستوى 100 دولار. وفي العام الذي يليه فرضت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي حظراً على تصدير النفط الايراني، والذي

تسبب بانخفاض الكميات المعروضة في السوق بحوالي مليون برميل يوميا نتيجة لهذا الحظر، مما أدى الى ارتفاع مستويات أسعار النفط عالمياً.

5.2 أسباب تذبذب أسعار النفط:

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تذبذب أسعار النفط عالمياً، وغالباً فإن تذبذب الاسعار يتأثر بشكل اساسي بالنشاط الاقتصادي العالمي (Arezki & Blanchard, 2014). وفي ما يلي بيان لأهم العوامل:

1.5.2 عوامل العرض والطلب:

مع بداية القرن الحالي، وتحديدًا في عام 2002، بدأت كل من الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا الدخول الى السوق العالمية كمستهلك للنفط بشكل كبير بسبب التطور الاقتصادي لهذه الدول وتزايد انتاج السلع والبضائع وتصديرها الى العالم بشكل كبير.

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد لأكثر من 100 دولار في عام 2010. بالإضافة إلى وجود نقص في الامدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الاوسط مثل العراق وليبيا. حيث أدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار وفي الوقت نفسه حدثت العديد من التغيرات على المستوى العالمي والتي أدت الى ارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي. إذ أدت هذه العوامل على تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من أماكن كان من الصعب استخراجها منها سابقاً بسبب ارتفاع التكلفة (Plumer, 2014).

2.5.2 المضاربة :

إن استقرار الأسواق المالية يؤثر على أسواق المنتجات بشكل عام وعلى أسواق النفط بشكل خاص، حيث تتأثر أسعار النفط بالارتفاع أو بالانخفاض من خلال عمليات الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للنفط. وترجع قرارات المضاربة أو الاستثمار في أسواق النفط لوجهات نظر المتعاملين في أسواق النفط من جهة، ولفرص الاستثمار في القنوات المالية من جهة أخرى. إذ أن للاضطرابات في أسواق الأسهم، وانخفاض قيمة الدولار، وازدياد الطلب على المواد الخام، سبباً يدفع بالكثير من المستثمرين في السوق الآجلة إلى شراء عقود المواد الخام، وخاصة عقود النفط (الموسوي، 2005).

3.5.2 الأوضاع السياسية:

تؤثر الأوضاع السياسية والإضرابات العمالية، التي تحدث في بعض الدول التي تقوم بتصدير النفط بشكل كبير، على أسعاره، حيث أن انعدام الاستقرار السياسي والأمني، والتخوف من حدوث مشاكل أمنية في الدول يؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج، إذ يفقد المتعاملون الثقة في إمدادات النفط من المناطق التي تعاني من مشاكل وأوضاع واضطرابات سياسية مثل العراق. كما أدى ازدياد التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية، بسبب قيام إيران باستئناف أنشطتها النووية في محطة تخصيب اليورانيوم، بالإضافة إلى قيام تركيا بقصف العديد من الأهداف التابعة لحزب العمال الكردستاني والقيام بتهديده بتدمير أنابيب النفط التي تمر عبر أراضيه، كل هذا أدى إلى إثارة حالة من الخوف في أسواق النفط، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الأسعار سواء بالارتفاع أو بالانخفاض (زرواط، 2014).

4.5.2 قناة التوقعات المستقبلية:

بالرغم من تأثر أسعار النفط العالمية بعوامل العرض و الطلب إلا أنه يوجد عوامل أخرى تؤثر بالسعر ومن أهمها التوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم. مثال ذلك انخفاض أسعار النفط بشكل كبير نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت عام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة النقدية التوسعية المتبعة في الولايات المتحدة آنذاك، حيث أثرت هذه السياسة على مستوى أسعار الفائدة وأسعار الصرف للدولار في الولايات المتحدة الأمريكية (Frankel, 2014).

5.5.2 العوامل الاقتصادية :

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير على أسعار النفط. ومن أهم هذه العوامل الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك الأمر فإن النقص في إمدادات المشتقات النفطية بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها قد أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. ومن ناحية أخرى فإن الإضرابات العمالية في العديد من الدول المنتجة للنفط والتي تطالب برفع الأجور، وتحسين الأوضاع الاجتماعية قد أدت إلى رفع السعر. كما أن استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى، بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي قد أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط (المزيني، 2013).

6.2 الآثار الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان

التجاري:

أثرت صدمات أسعار النفط في العديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي والكلي والجزئي، وتختلف تلك التأثيرات اعتماداً على شدة الصدمة ومدى استقرارها (Brasky & Kilian, 2004). تختلف الآثار الناتجة من جراء تقلبات أسعار النفط على المستوى الكلي من دولة الى أخرى. فارتفاع أسعار النفط في معظم الأحيان قد يكون له آثار إيجابية على الدول المصدرة للنفط وأثار سلبية على الدول المستوردة للنفط، وتختلف الآثار حسب مدى الاعتماد من قبل الدول المصدرة على النفط كمصدر أساسي للدخل والدول المستوردة للنفط كمصدر للطاقة، وتختلف الآثار فيما بين الدول المستوردة النامية والمتقدمة (UNCTAD, 2006).

ويمكن إجمال الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط فيما يلي (رقية، ونور اليقين، 2013):

- إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار فيه، وإلى الانصراف عن الاستثمارات في الطاقة البديلة بسبب ارتفاع تكلفتها مقارنة بأسعار النفط.
- إن انخفاض الأسعار له تأثير على سياسة دول العالم الصناعي في تنويع مصادر الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العديد من مصادر الطاقة وإلى زيادة الاعتماد على النفط.
- لانخفاض الأسعار دور في إفلاس وتصفية العديد من المشروعات التي تقوم باستثمار أموالها في مجال الطاقة البديلة، حيث أن انخفاض سعر النفط وكونه رخيصاً يؤدي إلى زيادة الطلب عليه والاستغناء عن مصادر الطاقة البديلة.

- إن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى زيادة الطلب على نطف أوبك بمعدلات تفوق بكثير طاقتها وقدرتها الإنتاجية، وبالتالي زيادة الأسعار بشكل كبير ثم حدوث ركود اقتصادي، بسبب الحاجة إلى إعادة تطوير مصادر الطاقة التي تم إهمالها بسبب انخفاض أسعار النفط. ويمكن إجمال الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بما يلي (رقية، ونور اليقين، 2013):
- يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث تضخم بسبب الارتفاع في تكاليف الإنتاج وتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية، بحيث ينعكس على قيمة صادرات الدول الصناعية إلى الدول النامية والمصدرة للنفط.
- لارتفاع أسعار النفط أثر في تخصيص الموارد لزيادة الاستثمارات في حقول النفط مرتفعة التكلفة، وأيضاً في التنقيب عن مصادر بديلة والاستثمار في بدائل النفط من أجل الحصول على الطاقة.
- إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى قيام الدول المستهلكة للنفط بإجراءات التحفظ على الاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط المستورد من الخارج.

1.6.2 أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي:

حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير العلاقة بين اسعار النفط والانتاج الكلي، باستخدام نماذج مختلفة، فقام كلٌ من Rashe and Tatom عام 1977 باستخدام دالة الانتاج لبيان اثر اسعار النفط على الانتاج الكلي، حيث افترضوا ان دالة الانتاج تعتمد على توظيف عناصر الانتاج التاليه: العمالة، رأس المال، والطاقة كما هو موضح في هذه المعادلة:

$$Y = A e^{rt} L^{\alpha} K^{\beta} E^{\gamma}$$

- حيث Y: الانتاج.

L: عدد ساعات العمل.

K: رأس المال.

E: الطاقة.

t: الزمن.

A: معامل قياس (Scale Factor).

r: نسبة نمو الناتج بسبب التغير التكنولوجي .

α ، β ، γ : مرونة مدخلات الانتاج.

وبذلك فإن أي تغير في سعر النفط سيؤثر على الانتاج الكلي، كون الطاقة و من ضمنها

النفط تعتبر من المدخلات الرئيسية لدالة الانتاج.

تؤثر تذبذبات اسعار النفط على الناتج الحقيقي للدول، وتختلف هذه الاثار سواء كانت الدول

مصدرة او مستهلكة للنفط، حيث ان ارتفاع الاسعار يكون ايجابيا على اقتصاد الدول المصدرة للنفط

وسلبيا على اقتصاد الدول المستوردة للنفط. ان الالية اللتي تؤثر فيها اسعار النفط على الانتاج

تتضمن قناتي العرض الكلي والطلب الكلي (Berument and ceylan,2010).

في الدول المستوردة يؤثر ارتفاع اسعار النفط على العرض الكلي من خلال قناتين:

1. ارتفاع تكاليف الانتاج، حيث يعتبر النفط هو المدخل الاساسي للإنتاج، فاي زيادة في سعره

ستؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج، وبالتالي تقلل الشركات من انتاجها (Rodriguez and

sanchez,2004).

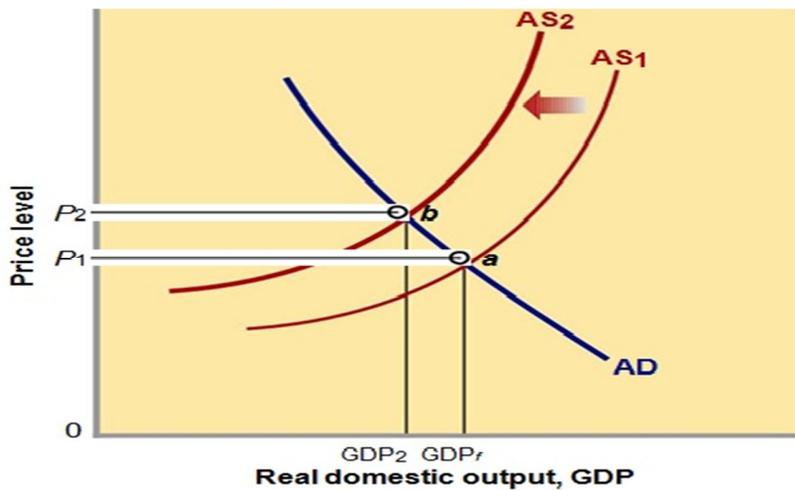
2. تأثير ارتفاع اسعار النفط على امكانيات الانتاج، حيث تؤثر على اسعار الطاقة ومن ضمنها

اسعار النفط على توظيف رأس المال المعتمد على الطاقة الى الاعتماد على رأس المال

الذي يعتمد على الطاقة بشكل اقل، وبهذا تصبح عناصر الانتاج غير قادرة على انتاج ما

كانت تنتجه سابقا فيقل الانتاج الكلي الممكن (Brasky and kilian,2004) .

الشكل (1-2) تأثير ارتفاع اسعار النفط على منحنى العرض الكلي.



المصدر: (Krugman and Wells,2012)

ويوضح الشكل (1-2) كيفية انتقال منحنى العرض الكلي لليسار نتيجة ارتفاع اسعار النفط، حيث ان انتقال منحنى العرض لليسار له تأثير سلبي على الاقتصاد. فعندما ينتقل الاقتصاد من AS1 الى AS2، اي الانتقال من نقطة التوازن a الى نقطة التوازن b، فان الاسعار تزداد من P1 الى P2 ، وينتج عن هذه الزيادة في الاسعار ما يسمى بـ (Cost Push Inflation)، والانتاج يقل من GDP_f الى GDP_2 ، مما يؤدي الى حصول ركود اقتصادي.

اما انخفاض اسعار النفط، سيكون ايجابيا للدول المستوردة، حيث تتخفض تكاليف الانتاج، فيزيد العرض الكلي، وتقل الاسعار، ويزيد الانتاج الحقيقي.

ويؤثر ارتفاع اسعار النفط على الطلب الكلي بشكل سلبي للدول المستوردة من خلال ثلاث

قنوات:

1. اثرها على الاستهلاك، فان ارتفاع اسعار النفط سيؤدي لتقليل الدخل المتاح، حيث

ينتقل الدخل من الدول المستهلكة للنفط الى الدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى تقليل

الاستهلاك وبالتالي يقل الطلب الكلي وبالتالي يقل الناتج الحقيقي (Hamilton,2009).

2. اثرها على الاستثمار، فان ارتفاع اسعار النفط يؤثر على قرارات الاستثمار نتيجة

ارتفاع تكاليف الانتاج، فيقل الاستثمار وبالتالي يقل الناتج الحقيقي (Yusuf,2014).

3. اثرها على الميزان التجاري، فان ارتفاع اسعار النفط يؤثر على مستورداتها فتزيد

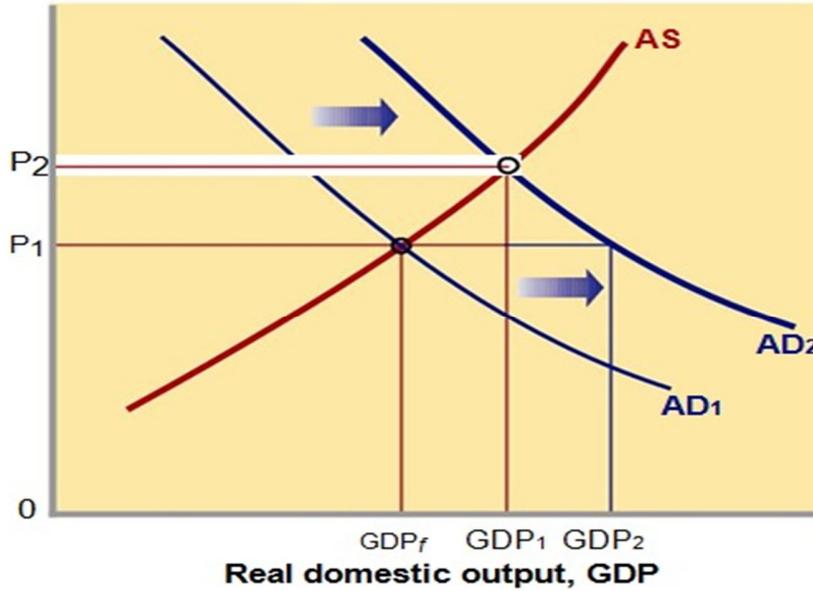
قيمة مستورداتها على حساب صادراتها، وبالتالي يقل الطلب الكلي وبدوره يقل الناتج

الحقيقي (Tatom,1987).

وبالمقابل فإن انخفاض اسعار النفط سيؤثر بشكل ايجابي على اقتصاد الدول المستوردة،

فيزداد العرض الكلي ويزيد الناتج الحقيقي.

الشكل (2-2) تأثير انخفاض اسعار النفط على منحنى الطلب الكلي.



المصدر: (Krugman and Wells,2012)

ويوضح الشكل (2-2) انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين نتيجة انخفاض اسعار النفط،

حيث عند انخفاض اسعار النفط، ينتقل منحنى الطلب الكلي من AD1 الى AD2 بحيث تزداد

الاسعار من P1 الى P2، وهذا يسمى بـ (Demand Pull Inflation)، لان مستوى اسعار النفط

يزداد بسبب زيادة الطلب، ويزداد الناتج الحقيقي من GDPf الى GDP1 وهذا يؤدي الى ظهور

الفجوة التضخمية، وهي المسافة بين GDPf و GDP1 .

2.6.2 أثر أسعار النفط على التضخم:

يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترات معينة، فبالنسبة للمستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى المعيشة، ويعتبر التضخم ظاهرة لها آثار اقتصادية واجتماعية على جميع الدول المصدرة و المستوردة للنفط، حيث ظلت معظم البلدان المصدرة للنفط، ولسنوات طويلة، محافظة على معدلات متدنية للتضخم، وذلك على عكس البلدان النامية المستوردة للنفط، التي عانت من تدهور أسعار صرف عملاتها باستمرار من جراء العجز المتواصل ونقص العملات الصعبة وقصور تغطية عملاتها الوطنية. ويعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، ومع ذلك لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريفه فقد عرفه (H,Johanson) أنه الارتفاع المستمر بالأسعار، بينما قام (M.Fridman) بتعريفه على أنه العملية الناتجة عن الظاهرة النقدية، وغيرها من التعريفات (Mishkin,2007).

هناك ثلاث قنوات تؤثر فيها تذبذبات اسعار النفط على التضخم (Kpogli,2014):

1. **التضخم بسبب جذب الطلب (Demand Pull):** عند انخفاض اسعار النفط، يزداد الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي بحيث يعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب نتيجة الاستخدام الكامل والتام للعناصر الانتاجية المتوافرة، كما في الشكل السابق (2-2)، الذي يوضح انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة انخفاض اسعار النفط مسببا زيادة مستوى الاسعار.

2. التضخم بسبب دفع التكاليف (Cost Push): عند ارتفاع اسعار النفط ترتفع التكاليف الانتاجية بشكل عام والاجور بشكل خاص، وبالتالي ترتفع اسعار السلع والخدمات (LeBlance,2004)، كما في الشكل السابق (2-1)، الذي يوضح انتقال منحنى العرض الى اليسار نتيجة ارتفاع اسعار النفط، مسببا زيادة مستوى الاسعار.

3. التضخم المستورد: ان ارتفاع اسعار النفط في الخارج ينعكس على اسعار بيعه في الاسواق المحلية، فتستورد الدول منها هذا التضخم كما هو موجود في الخارج. ويعتبر التضخم المستورد من اهم الاسباب التي تؤدي الى حصول التضخم في المدى الطويل (Bjornland,1997).

كان اول من اشار الى ظاهرة التضخم المستورد Jean Bodin عام 1568، حيث اشار الى ان الارتفاع العام للأسعار في اوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من الولايات المتحدة الامريكية، وعليه فان ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي او ارتفاع تكاليف الانتاج اللذين مصدرهما عوامل خارجية. وهناك بعض الاقتصاديين الذين عرفوا هذه الظاهرة، فعرفها Grazgorz عام 1987 انها تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض او ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الاجانب.

وعرفها Henri Mercillon عام 1985 انه ذلك التضخم الذي اثرت فيه عوامل خارجية،

بعبارة اخرى هو انتقال التضخم من البلد المصدر الى البلد المستقبل.

وقد أدت أزمات النفط خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة بالنسبة للصناعيين الأمر الذي انعكس على أسعار السلع النهائية، حيث أن ذلك الأمر دفع بالعمال للمطالبة بأجور أعلى مما أدى لزيادة أكبر في التكاليف ومستوى الأسعار للمنتجات والبضائع، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم بشكل ضمني خصوصاً بالدول المستوردة للنفط والاكثر فقراً (UNCTAD, 2006).

3.6.2 أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

يمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات للدولة (محمود يونس، 2007). ويقسم الميزان التجاري إلى حالتين الفائض في الميزان التجاري أو العجز في الميزان التجاري. ففي الحالة الأولى يكون حجم صادرات الدولة من السلع والخدمات أكبر من حجم مستورداتها و ينتج عن ذلك فائض في الميزان التجاري، وهذا ما يدل أن الدولة تتمتع باقتصاد مستقر. وفي الحالة الثانية فيكون حجم صادرات الدولة أقل من حجم مستورداتها و ينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري (محمود يونس، 2007).

ويوجد تأثير واضح لأسعار النفط على ميزان التجارة الخارجية للعديد من الدول، حيث تتأثر موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط بشكل إيجابي، وذلك بانخفاض العجز أو زيادة الفائض عند ارتفاع أسعاره، ولكن يكون الأثر سلبي على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط وبحسب حجم المستوردات من النفط (Birol, 2004).

ويختلف مدى تأثر الدول المستوردة او المصدرة للنفط بالتغير في الأسعار، فالدول المصدرة للنفط تحصل على فائض اكبر في الميزان التجاري لها من خلال الزيادة في أسعار النفط أما في حال انخفاض أسعار النفط فان ذلك يؤدي الى الزيادة في العجز في الميزان التجاري لها. وبالنسبة للدول المستوردة للنفط فإنها تتأثر بشكل كبير في التغير بأسعار النفط ففي حالة انخفاض أسعار النفط يؤدي ذلك الى انخفاض العجز في الميزان التجاري او تلاشيته، وفي حال ارتفاع أسعار النفط فيؤدي ذلك الى رفع مستوى العجز في الميزان التجاري لها (IMF, 2002).

7.2 التقلبات الاقتصادية:

يمكن تعريف التقلبات الاقتصادية على أنها حركة التذبذب التي تحدث في النشاط الاقتصادي والنتاج القومي من رواج، وانتعاش، وكساد، وتضخم، وأزمات مالية بحيث تؤثر على الأداء الاقتصادي، وهي بذلك تعتبر نقطة تحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية جداً (Alhagbani, 2015).

وتعرف التقلبات الاقتصادية أيضاً على أنها تغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي الفعلي من ناحية قيمته الطبيعية أو المتوقعة (Henderson,1991). وعرفت على أنها تقلبات متكررة ومتراكمة باتجاهات صاعدة وهابطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي كالنتاج المحلي الإجمالي والانفاق الاستثماري والدخل والتشغيل والأسعار والتضخم والبطالة والادخار، ويمكن أن تتفاوت هذه التقلبات من ناحية شدة تأثيرها وفتراتها والقطاعات التي تؤثر عليها، ويمكن أن يؤدي انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي عن المستوى المتوقع أو المخطط له لدخول الاقتصاد في حالة من الكساد

المترافق مع ارتفاع في معدلات البطالة، مما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى البحث في مسببات تلك التقلبات والعمل على إيجاد سبل معالجتها (المهر، 1981).

ويمكن الاستنتاج من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التقلبات الاقتصادية، على أنها ظاهرة من الصعوبات المتعددة في مؤشرات الاقتصاد الكلي والنتائج الاقتصادي، وقد تختلف تلك الصعوبات في مستوى تأثيرها والفترة التي تؤثر بها بالإضافة إلى القطاعات التي تتأثر بتلك الصعوبات بشكل عام.

1.7.2 أسباب التقلبات الاقتصادية:

يوجد العديد من الاسباب التي تؤدي لحدوث ظاهرة التقلبات الاقتصادية مثل التغيرات التي تحدث في العرض والطلب الكلي، والانعكاسات التي تحدث في المتغيرات الكلية مثل حجم الانتاج والنمو الاقتصادي والبطالة وتقلبات الأسعار (خير الدين، 2008). وتعتبر التقلبات الاقتصادية من العوامل الهامة المؤثرة على الطلب على النفط بالإضافة للازمات السياسية والحروب. بينما يتأثر عرض النفط تبعاً للسياسات المتبعة في منظمة أوبك ومستوى التقدم التكنولوجي. ففي عام 1973 قامت الدول العربية المنتجة للنفط بحظر الصادرات النفطية للولايات المتحدة وأوروبا للضغط على إسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة في عام 1967، حيث أدى ذلك إلى نشوء أزمة طاقة بالولايات المتحدة ومعظم تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فقد أدت المقاطعة الاقتصادية والحظر العربي النفطي إلى تحديث آلية ضبط أسعار النفط من 3 دولار للبرميل لترتفع لأكثر من 12 دولار للبرميل في العام 1974 (المهر، 1981).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- المقدمة
- الدراسات الأجنبية
- الدراسات العربية
- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1.3 مقدمة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين أسعار النفط والانتاج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري. وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية مع توضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عرضت.

2.3 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تحدثت عن أسعار النفط وأسباب تقلباتها عبر الزمن سواء على المستوى العالمي أو المحلي، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات، وتم ترتيب الدراسات من الاقدم للأحدث ومن الدراسات الاجنبية إلى العربية.

1.2.3 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Darby (1982)، بعنوان:

“The Price of Oil and World Inflation and Recession”:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أسعار النفط والتقلبات الحاصلة فيه على كل من التضخم والركود الاقتصادي، ومقارنة أسعار النفط خلال فترات زمنية مختلفة. واستخدمت الدراسة اختبارات تتعلق بمتغيرات الدراسة وخصوصاً العلاقة بين أسعار النفط و الدخل الحقيقي، وتم تطبيق هذه الدراسة على عدة دول وهي الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وهولندا، وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد رقابة على أسعار النفط، حيث يوجد أجهز رقابة منتشرة من أجل أسعار النفط والتي بدأت في التقلب والارتفاع لفترة زمنية معينة، ويوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على التضخم والركود الاقتصادي الذي حصل في الولايات المتحدة

الامريكية، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بالإضافة إلى هولندا، وقد كان هنالك تأثير كبير للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط على الوضع الاقتصادي الحاصل في تلك البلاد.

2- دراسة Hamilton (1983)، بعنوان:

“Oil and the Macroeconomy Since World War II”.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير صدمات أسعار النفط على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الواقعة ما بين (1947-1981). حيث أستخدمت هذه الدراسة نموذج VAR. وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأن صدمات أسعار النفط كان لها تأثير مباشر على الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الدراسة، وان هذه الصدمات اثرت على الكثير من المتغيرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل البطالة والناج المحلي الاجمالي.

3- دراسة Gisser & Goodwin (1986)، بعنوان:

“Crude Oil and Macroeconomy: Tests of Some Popular Notions” :

تناولت هذه الدراسة بحث أهم النظريات الشائعة حول العلاقة بين النفط والاقتصاد الكلي، ومعرفة تأثير صدمات أسعار النفط على كل من معدل التضخم والإنتاج. كما بحثت الدراسة تأثير أسعار النفط الخام على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1970-1979، وبعد إجراء التحليل الإحصائي من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي لتقييم الأهمية النسبية لأسعار النفط الخام على الاقتصاد الأمريكي. حيث تم قياس أداء الاقتصادي الكلي من خلال معادلات سانت لويس المكونة من أربعة مؤشرات لأداء الاقتصاد الكلي. وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط لها تأثير سلبي على معدل التضخم و الإنتاج.

4- دراسة Tatom (1987)، بعنوان:

"The Macroeconomic Effects of the Recent Fall in Oil Prices".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 1985 - 1986، فضلا عن التعرف على العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أسعار النفط خلال الفترة 1973-1981. والتعرف على الآثار الاقتصادية للتغيرات في أسعار النفط. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية السببية، وقد استخدمت معادلة أندرسن جوردن (1968) الخاصة بمعدلات النمو. والتي تم تعزيزها لتفسير تأثيرات التغيرات في أسعار الطاقة في النموذج. وتشير الدراسة الى انه في حين أن النظرية تشير إلى تأثيرات متماثلة، فهناك عدة نقاشات وحجج تشير الى عدم امتلاك الانخفاضات في أسعار النفط في عام 1986 أي تأثيرات متساوية او عكسية، أو متماثلة على الاقتصاد.

5- دراسة Mork (1989)، بعنوان:

"Oil and the Macro economy When Prices Go Up and Down: An Extension of Hamilton's Results ":

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل أسعار النفط وتأثيرها على الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي في العالم. وقد تم الاعتماد على نموذج Hamilton (1983) للوصول إلى النتائج الخاصة في الدراسة، حيث أنها تركز على دراسة العلاقة ما بين ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، وقد تم الاعتماد على أكثر الفترات التي تم فيها الارتفاع والانخفاض لأسعار النفط بشكل ملحوظ، وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة

حسب نموذج Hamilton (1983) بأن عدم السيطرة على ضبط أسعار النفط أدى إلى انهيار العديد من الاسواق المالية وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد الوضع الاقتصادي، وعدم القدرة على ضبط أسعار النفط أو الوقوف عند سعر معين يؤدي إلى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط بشكل كبير.

-6 دراسة Jones & Kaul (1996)، بعنوان:

“Oil and the Stock Markets”:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الصدمات السياسية التي حصلت ما بعد اجتياح العراق لدولة الكويت في العام 1990 على أسعار النفط للعديد من الدول كاليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا. حيث تم استخدام الاسلوب التحليلي في الدراسة للبيانات المجمعة من أسواق النفط في الدول المتعلقة بالدراسة. وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد أثر للصدمات التي حصلت في أسعار النفط على تلك الدول ولكن كان الاثر مختلفاً ما بين الدول. وقد تم التمييز ما بين الدول من ناحية الاختلاف في التأثير بالنسبة لمستوى الاستهلاك الحاصل من النفط، بالإضافة إلى مدى قدرة الدولة على توفير الاحتياطي النفطي أي المخزون الذي تملكه تلك الدول.

-7 دراسة Abeyasinghe (2001)، بعنوان:

“Estimation of Direct and Indirect Impact of Oil Price on Growth”:

هدفت هذه الدراسة الى قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي ل 12 شركة اقتصادية. حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي نموذج VARX المستخدم من قبل (ابيسنجهي، 2000). وبينت الدراسة انه حتى الدول المصدرة

للنفط مثل اندونيسيا وماليزيا لا يمكنها تفادي من التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط. كما بينت الدراسة وجود أثر لتأرجح أسعار النفط على النمو قد لا تكون مهمة بالنسبة لدولة ذات اقتصاد ضخم مثل الولايات المتحدة. ولكن يمكن أن تلعب دورا مهما في اقتصاد الدول الصغيرة مثل الفلبين وتايلاند.

-8 دراسة Hamilton (2003)، بعنوان:

“What is an Oil Shock”.

تستخدم هذه الدراسة نهجا مرنا لوصف العلاقة غير الخطية بين تغيرات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وتقدم هذه الدراسة دليلا واضحا على العلاقة الغير خطية، بما يتفق مع ادعاءات الدراسات السابقة. وأشارت الدراسة الى ان الزيادات في أسعار النفط هي أكثر أهمية من انخفاض أسعار النفط. وتقدم الدراسة تفسيراً بديلاً للنتائج حيث أشارت نتائج الدراسة الى ان زيادات أسعار النفط مهمة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي أكثر من الانخفاض بالأسعار.

-9 دراسة Soyta & Sari (2003)، بعنوان:

"Energy Consumption and GDP: Causality Relationship in G-7

Countries and Emerging Markets":

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى محاولة معرفة مستوى استهلاك الطاقة في الدول الخاضعة لعينة الدراسة. حيث تكونت عينة الدراسة من (16) دولة من بينها الدول الصناعية السبعة والاسواق الناشئة وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (1950-1992). وقد أوضحت النتائج المتعلقة بالدراسة إلى أنه يوجد علاقة سببية

لإنخفاض وارتفاع أسعار النفط في الأرجنتين. وقد تبين بأنه يوجد علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة في إيطاليا وكوريا، بينما كانت العلاقة عكسية بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي في كل من تركيا وفرنسا وألمانيا واليابان.

10- دراسة Jones *et al* (2004)، بعنوان:

“Oil Price Shocks and the Macroeconomy: What has Been Learned Since 1996”.

هدفت هذه الدراسة الى تقديم معلومات عن تطورات النظريات الخاصة بأسعار النفط والاقتصاد الكلي. وذلك عندما رعت وزارة الطاقة الأمريكية ورشة عمل تلخص حالة فهم هذا الموضوع. وقد استخدمت الدراسة نماذج الاقتصاد الاجمالية وربطتها مع البيانات عن طريق المحاكاة. واعتمدت على دراستين تجريبيتين (ديفيس وهالتوانجر 2001) (كين وبراساد 1996) ونماذج روتمبرغ وودفورد 1996 وفيين 2000. وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها ما يلي: وجود العديد من الابحاث الحديثة التي تشير الى ان حركات ما بعد الصدمة للناتج المحلي الاجمالي كانت تعزى إلى صدمات أسعار النفط، وليست أحداثا يمكن أن تتجنبها السياسة النقدية البديلة. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول تفاصيل فرضية الصدمات القطاعية وعلى قنوات معدل الفائدة وعلى أسواق الصرف وغيرها من الجوانب.

-11 دراسة Oh, W., & Lee, K (2004)، بعنوان:

“Causal Relationship between Energy Consumption and GDP

Revisited”:

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة السببية ما بين استهلاك الطاقة والنتائج المحلي الاجمالي في كوريا، وقد استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال الاحصاءات المتعلقة بكوريا للفترة بين (1970-1999)، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد علاقة تبادلية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والنتائج المحلي الاجمالي في كوريا خلال الفترة الواقعة ما بين (1970-1999) في المدى الطويل، وتبين بأنه يوجد علاقة ذات اتجاه واحد بين استهلاك الطاقة والنتائج المحلي الاجمالي في المدى القصير. ويتضح من خلال النتائج وجود اختلاف ما بين استهلاك الطاقة والنتائج المحلي الاجمالي في المدى القصير والطويل. أوصى الباحث بإجراء دراسات باستخدام بيانات شهرية أو ربعيه.

-12 دراسة Barsky & Kilian (2004)، بعنوان:

“Oil and the Macroeconomy Since the 1970s”.

هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الاقتصادي في السنوات السابقة لدول الخليج للتعرف على العوامل التي تؤثر في أسعار النفط بشكل كبير. وقد تم التركيز على البيانات المتعلقة بالدراسة من العام 1970 ولغاية العام 2001. وقد أظهرت النتائج بأنه يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، فكانت في البداية الصدمة في أسعار النفط في بداية العام 1970، بالإضافة إلى الانهيار الحاصل في أسعار النفط في العام 1986، وقد أظهرت النتائج وجود ارتفاع في أسعار

النفط خلال فترة الدراسة وقد تم ربط ذلك بعدة عوامل من ضمنها حرب العراق في العام 2003، وقد تضمنت النتائج المتعلقة بالدراسة بأن زيادة أسعار النفط لها تأثير كبير ومرتبطة بشكل مباشر بالركود الاقتصادي والتضخم الحاصل في البلاد.

13- دراسة Leblance & Menzie (2004)، بعنوان:

" Do High Oil Prices Precedes Inflation? The Evidence from G-5 Countries ":

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار النفط على التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، واليابان. اعتمد الباحثان على منحنى فيليبس الموسع (Augmented Phillips Curve)، وقد تم تطوير المنحنى ليأخذ بالحسبان وجود تأثير غير متناسق وغير خطي لأسعار النفط على الإنتاج. وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة إلى أنه يوجد تأثير معتدل لأسعار النفط على معدل التضخم في الدول المشمولة في الدراسة، حيث أن ارتفاع اسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. وقد تبين بأن مستوى التغير بالتضخم له تأثير في أسعار النفط في كافة الدول، وذلك الأمر يتعارض مع الاعتقاد السائد بأن معدل التضخم في أوروبا أكثر استجابة للتغيرات في أسعار النفط مقارنة مع معظم الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

14- دراسة Rodriguez & Sanchez (2005)، بعنوان:

"Oil Price Shocks and Real GDP Growth: Empirical Evidence for Some OECD Countries".

هدفت الدراسة الى معرفة آثار صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي للدول الصناعية الرئيسية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للفرقة بين البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، ومعرفة العلاقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي. واستخدمت الدراسة تحليل VAR المتعدد المتغيرات باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية على حد سواء. وأظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها: وجود أدلة على الآثار غير الخطية لأسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي وعلى نمو الناتج المحلي الحقيقي. ووجود أثر للزيادات في أسعار النفط على نمو الناتج المحلي لاقتصاد الدولة الضخم أكثر من حالة انخفاض أسعار النفط، وذلك لان الانخفاض في أسعار النفط له تأثير غير هام احصائيا في اغلب الحالات. كما بينت الدراسة وجود أثر سلبي على النشاط الاقتصادي عند ارتفاع أسعار النفط في جميع الحالات عدا اليابان.

15- دراسة Al-Iriani (2006)، بعنوان:

"Energy-GDP Revisited: An Example from GCC Countries Using Panel Causality":

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين الناتج المحلي الاجمالي واستهلاك الطاقة في دول الخليج الستة. تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم ذلك من خلال الحصول على معلومات وأرقام حقيقية لكافة متغيرات الدراسة ومن ثم العمل على تحليلها ووصفها للخروج

بأفضل النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الاجمالي واستهلاك الطاقة، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد أثر لاستهلاك الطاقة على الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج العربي، ويمكن من خلال ذلك الوصول إلى نتيجة في غاية الأهمية تركز على أن قوانين حفظ الطاقة من الممكن تطبيقها دون تأثير على اقتصاد دول الخليج .

-16 دراسة Parvar (2006)، بعنوان:

“Producing Oil Prices and Competitiveness: Evidence from a Group of Oil Countries”.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى أسعار النفط التنافسية وذلك من خلال مقارنة أسعار النفط بين عدة دول مختلفة. تم الاعتماد في الدراسة على أساليب تحليل مناسبة مثل نموذج إدوارد (1984)، وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأن صدمات أسعار النفط أدت إلى خسارة في الدول المنتجة بشكل كبير والتي تتصف بالدخل المنخفض، في حين كانت الصدمات منخفضة أو قليلة في الدول الأكثر دخلاً، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين بأن أسعار النفط كانت مختلفة ما بين الدول وكان التأثير على الوضع الاقتصادي مختلف ما بين الدول.

-17 دراسة Killian (2006)، بعنوان:

Not All Oil Price Shocks Are Alike: Disentangling Demand and Supply Shocks in the Crude Oil Market

هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج يسمح بتحديد صدمات العرض والطلب. كما هدفت إلى تحديد توقيت هذه الصدمات، وتأثيراتها الدينامية وأهميتها النسبية في تحديد السعر الحقيقي للنفط

خلال الفترة 1975-2005. وبعد اجراء التحليل المناسب للدراسة تبين أنه يسلط الضوء على أصل التذبذبات في اسعار النفط . وتحديد اثر هذه التذبذبات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلى معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

18- دراسة Rotemberg & Woodford (2007)، بعنوان:

“Imperfect Competition and the Effects of Energy Price Increases on Economic Activity”.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب زيادة أسعار النفط ومدى تأثيرها على الانتاج والاجور الحقيقية. تم استخدام نموذج يتعلق بأسعار النفط وتقلباته مع فترات زمنية متسلسلة وكان التركيز في الدراسة على الفترة الواقعة ما بين (1947-1980). وأظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأن الصدمات التي حصلت في أسعار النفط أثرت على الوضع الاقتصادي العالمي مما أدى إلى ركود اقتصادي.

19- دراسة Narayan & Smyth (2008)، بعنوان:

" Energy Consumption and GDP in G7 Countries: New Evidence from Panel Cointegration with Structural Breaks "

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول السبعة (G7)، بالإضافة إلى محاولة معرفة مستوى الاستهلاك الحاصل في الطاقة لتلك الدول. وقد استخدم الباحث العديد من الاختبارات كاختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك وشملت فترة الدراسة الاعوام الواقعة ما بين (1972-2002)، وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد

عامل مشترك ما بين استهلاك الطاقة والنتاج المحلي الاجمالي، بحيث أن العلاقة التي تربط ما بين استهلاك الطاقة والنتاج المحلي الاجمالي ايجابية فكل زيادة في استهلاك الطاقة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، فعلى سبيل المثال زيادة 1% في استهلاك الطاقة بالمقابل يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ونسبته ما بين 0.12-0.39% في الدول G7.

-20 دراسة Kilian (2008)، بعنوان:

“Exogenous Oil Supply Shocks: How Big Are They and How Much Do They Matter for the U.S. Economy?”:

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على فترة الاوبك الحديثة منذ عام 1973. واستخدمت الدراسة منهجية جديدة لتحديد العجز في إنتاج النفط من منظمة أوبك والناجمة عن أحداث سياسية خارجية مثل الحروب أو الاضطرابات المدنية. وتستخدم هذه المنهجية بيانات الإنتاج الشهرية لجميع بلدان الأوبك فيما يختص بإنتاج النفط الكلي من الدول من خارج الأوبك وقد توفرت البيانات من قبل وزارة الطاقة الأمريكية منذ كانون الثاني 1973. وأشارت النتائج الى ان الصدمات الخارجية لإمدادات النفط قد حققت فرقا ملحوظا بشكل عام في تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة والنمو والتضخم في مؤشر أسعار المستهلك منذ السبعينات.

"The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA' Countries":

هدفت الدراسة الى معرفة كيفية تأثير أسعار النفط على نمو انتاج دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تعتبر مستوردة او مصدرة لهذه البضاعة ولكن مثل تلك الصدمات تعتبر قليلة التأثير على اسعار النفط. حيث تكونت عينة الدراسة من (16) دولة في المنطقة. وتم الحصول على المعلومات من الاحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولي ومؤشرات التطوير العالمي. واستخدمت الدراسة نموذج VAR المتكون من ثلاثة متغيرات والموجود في (كامين وروجرز، 2000) والذي تكون من معدل الصرف الحقيقي لكل دولة و معدل التضخم والنتائج المحلي الاجمالي. وبينت الدراسة ان هناك أثر ذو دلالة احصائية على الزيادات في أسعار النفط على انتاج كل من الجزائر وإيران والعراق والكويت، وليبيا، وعمان و قطر، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة. وعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية على انتاج دول مثل البحرين، وجيبوتي، ومصر، وإسرائيل، والأردن، والمغرب، وتونس. كما بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين صدمات النفط الإيجابية ونمو الناتج الإجمالي .

22- دراسة Hamilton (2011)، بعنوان:

“Nonlinearities and the Macroeconomic Effects of Oil Prices”.

هدفت هذه الدراسة الى إجراء دراسة تحليلية للدراسات المتعلقة بالآثار الاقتصادية الكلية لأسعار النفط، مع التركيز بشكل خاص على الدراسات التي ركزت على الآثار غير الخطية المحتملة في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وأسعار النفط، وقد تناولت الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة من ضمنها دراسة كيليان وفيغفوسون (2009). وقد خلصت الدراسة الى ان معظم الدراسات السابقة أجمعت على وجود علاقة غير خطية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.

23- دراسة Hamilton (2012)، بعنوان:

“Historical Oil Shocks”.

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تاريخ صناعة النفط مع التركيز بشكل خاص على الأحداث المقترنة بتغيرات كبيرة في أسعار النفط. وبينت الدراسة انه على الرغم من أن النفط كان يستخدم بشكل مختلف وكان ذا أهمية اقتصادية اقل في القرن التاسع عشر مما هو عليه اليوم، إلا أننا نجد ان هناك أوجه تشابه مثيرة للاهتمام بين الأحداث في تلك الحقبة والاحداث في وقتنا هذا. وتشمل الصدمات النفطية الرئيسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أزمة السويس 1956-1957، وحظر نفط الأوبك للعام 1973-1974، والثورة الإيرانية 1978-1979، والحرب العراقية الإيرانية التي بدأت في عام 1980، وارتفاع سعر النفط للعام 2007-2008. كما ناقشت الدراسة اضطرابات أخرى تبعت كل صدمة من صدمات النفط الرئيسية بعد الحرب.

“What is an Oil Shock? Panel Data Evidence”.

هدفت الدراسة الى اختبار مسالة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والتبادل التجاري باستعمال معادلات غير خطية.. وتألفت عينة الدراسة من أستراليا، كندا، ألمانيا، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. (1960-2003) وتم تحميل جميع هذه البيانات من الإحصاءات المالية الدولية في صندوق النقد الدولي باستثناء تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة الى ان الارتفاعات في أسعار النفط اهم احصائيا من الناحية الاقتصادية من الانخفاضات وان الاضطرابات السابقة في أسعار النفط تسبب تأثيرا هامشيا لأي تغيير في سعر النفط. ووصت الدراسة بضرورة استخدام التغيرات الغير خطية في دراسة أسعار النفط للتنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.3 الدراسات العربية:

1- دراسة الزهد (1992)، بعنوان: "أنماط الاستهلاك وأثر الطفرة النفطية في الاردن"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التدفقات المالية الداخلة على الانفاق الاستهلاكي الخاص، ودراسة الأنماط الاستهلاكية في الاردن ومدى الذي تساهم فيه هذه التدفقات في دعم احتياطات الأردن من العملة الاجنبية من خلال خفض العجز في ميزان المدفوعات وتحسين سعر صرف الدينار الاردني، وأثرها على المستوردات الاستهلاكية. تم في هذه الدراسة استخدام الاسلوب القياسي في التحليل، فقد تم تحليل أثر الحوالات على زيادة الأجور المحلية والقدرة الشرائية للأفراد وتم أيضاً تحليل أثر المعونات والمساعدات التي تقدم من الخارج على الرواتب والدخل القومي والاستهلاك الخاص والمستوردات الاجمالية.

أظهرت نتائج الدراسة بأن التدفقات المالية ساهمت في زيادة القدرة الاستيرادية والاستهلاكية للاقتصاد الاردني في الفترة الواقعة ما بين (1974-1981)، وفي عقد الثمانينيات انحسرت التدفقات المالية الخارجية لذلك اعتمد الأردن على القروض الخارجية لسد النقص والعجز، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة ركزت على الاجراءات التي اتبعتها الحكومة لسد العجز الذي حصل لعدم وصول تدفقات تساعد في إنعاش الاقتصاد الاردني.

2- دراسة أبو غنمي (2007)، بعنوان: "سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية".

هدفت الدراسة إلى البحث في موضوع سياسة رفع الدعم عن مشتقات النفط ومدى تأثيرها على الموازنة العامة الأردنية، ومحاولة معرفة ما هي الاثار التي تحدث نتيجة سياسة رفع الدعم

عن المشتقات النفطية في الموازنة بمكوناتها (الإيرادات والنفقات العامة)، وكيف من شأنها أن تؤثر على الموازنة خلال الفترة الواقعة ما بين (2005-2006)، بالإضافة إلى معرفة أثر أسعار النفط العالمية في دعم المشتقات النفطية والموازنة العامة. استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي، وتم الاعتماد على البيانات الخاصة في الدراسة من خلال الرجوع لوزارة المالية وشركة مصفاة البترول الاردنية ووزارة الطاقة، حيث كانت البيانات لمدة 22 شهر من أصل 24 شهر. وأظهرت نتائج الدراسة بأن رفع الدعم عن المشتقات النفطية في الموازنة يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط العالمية. وقد أوصت الدراسة بمحاولة التركيز على أهمية الطاقة النووية ووضع خطة وطنية لترشيد استهلاك الطاقة.

3- دراسة خير الدين (2008)، بعنوان: "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان

التجاري في الأردن"

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن وتحديد تأثير تذبذب أسعار استيراد النفط الخام، وكيفية انتقال هذه التأثيرات الى الميزان التجاري الأردني، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي في الدراسة، وتم تقدير العلاقة بين معدل التضخم وأسعار النفط باستخدام أسلوب التحليل القياسي (VAR)، بالإضافة إلى قياس مرونة عجز الميزان التجاري الاردني للتغيرات في أسعار النفط باستخدام أسلوب تحليل المربعات الصغرى للوغاريتمات المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد ارتباط ما بين معدل التضخم في المملكة والتغيرات في أسعار النفط العالمية في السنوات السابقة، حيث أنه يمكن من خلاله التنبؤ بمستويات التضخم

المتوقعة في المستقبل من خلال أسعار النفط، وأن رصيد الميزان التجاري في الأردن مرن للتغيرات في أسعار النفط، وأوصت الدراسة بمحاولة العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيض مستوردات المملكة من النفط.

4- دراسة عوض (2009)، بعنوان: "تطورات أسعار النفط الخام وآثارها الاقتصادية الكلية: حالة الاردن".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التطورات الحاصلة في أسعار النفط على النمو والتضخم الاقتصادي سواء على المستوى قصير أو طويل الأجل. واعتمد الباحث على استخدام نموذج قياسي ديناميكي، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك المناسب ومعايير تحديد الهيكل الزمني لذلك النموذج.

وأظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه لا يوجد علاقة بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي والتضخم في الأردن على المدى الطويل. أما بالنسبة لمؤشر الكلفة المحلية للنفط الخام المستورد فلم يساعد في تفسير أي من التذبذبات الحاصلة في المدى القصير للنمو والتضخم، بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج ان اسعار النفط الخام تؤثر على التضخم والنمو الاقتصادي، وقد تبين بأن هذه التغيرات تؤثر بشكل سلبي على معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي وبنسبة (-0.08)، بينما كانت ذا تأثير إيجابي على معدل التضخم المحلي وبنسبة (0.075)، وقد أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأن التطورات القصيرة الأجل في الأسعار الدولية الحرة للنفط الخام لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على الأداء الاقتصادي الكلي.

5- دراسة النسور والنسور (2012)، بعنوان: "تأثير أسعار البترول الدولية على النمو الاقتصادي في الأردن".

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير أسعار النفط العالمية على الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى معرفة أثر تغيرات الأسعار على بعض المتغيرات الاقتصادية، ومحاولة معرفة الطريقة التي تمرر بها التغيرات السعرية للبترول على المستهلك النهائية لعدد من المشتقات النفطية المستهلكة، مثل البنزين والديزل. تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي في الدراسة والذي يعتمد على وصف ظاهرة معينة تركز على معلومات ملموسة وحقيقية.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأن كافة ما يتم تمريره إلى المشتقات النفطية يمثل نحو (171.4%) من التغير في سعر البترول العالمي، وقد تبين بأنه يوجد تأثير لأسعار النفط العالمية على الاقتصاد الاردني، بالإضافة إلى أنه يوجد تأثير للتغيير في أسعار النفط على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج المحلي الاجمالي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في طريقة تسعير المشتقات النفطية في الأردن، ودعم استخدام التوزيع القطاعي في التسعير، وتشجيع استخدام الأدوات المالية مثل المشتقات المالية لشراء عقود النفط المستقبلية.

6- دراسة (البصام، 2013) بعنوان "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية":

فقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص مخاطر وإشكاليات الانخفاض المتكرر لأسعار النفط في إعداد الموازنة العامة، وتوضيح أهمية تفعيل المصادر غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض سعر النفط، ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المواءمة بين المنهج الاستنباطي والمنهج

الاستقرائي في التحليل للوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي، ويتم الاعتماد عليه في الموازنات العامة، وأن جميع الموازنات العامة للعراق تتأثر بأسعار النفط وما تم تصديره، وهذا يدل على معاناة الاقتصاد العراقي من اختلال هيكله إنتاجي، وإن من أهم التحديات التي تواجه العراق حالياً هي إعداد موازنة عامة وإقرارها من قبل البرلمان.

7- دراسة الخاطر (2015)، بعنوان: "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أسباب انهيار أسعار النفط ومستقبل الاسعار حسب التطورات الحاصلة، وتكونت عينة الدراسة من اقتصاديات دول مجلس التعاون من خلال الثلاث قنوات وهي قناة الدخل والانفاق التقليدية، وقناة السياسات التقليدية المعبر عنها باختلاف الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة من ناحية نظام الربط غير المتسلسل لعملات دول المجلس بالدولار الاميركي، وما ينطوي على ذلك من انعكاسات متوقعة بالنسبة إلى اقتصاديات دول المجلس وقناة سعر الصرف. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدد من المحاضرات العمومية التي ألقاها الباحث خلال الفترة الواقعة ما بين 2013-2015 في جامعة جورج تاون-قطر، وفي مؤتمر منتدى الدوحة للديمقراطية وإثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الاوسط في العام 2013، وجامعة كمبردج البريطانية للعام 2014، بالإضافة لجامعة إسطنبول عام 2014، وفي كلية الدراسات الاسلامية. وأظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد ضعف على الطلب بشكل عام، وذلك بسبب

الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، إضافة إلى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.

8- دراسة بيطام (2015)، بعنوان: "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر (2000-2014)".

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط ما بين أسعار النفط والميزانية العامة على إيرادات ونفقات الميزانية في الجزائر. تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي من أجل وصف التطور التاريخي في أسعار النفط ونفقات وإيرادات الميزانية العامة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي. وأظهرت النتائج بأن النفط يتميز بالكثير من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة مهمة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري، وقد تبين بأن أسعار النفط تتأثر بالكثير من العوامل مثل العرض والطلب العالمي على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير حسب الأوضاع السائدة في السوق، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة أسعار النفط تتأثر بالنفقات العامة للميزانية .

3.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها تقوم على قياس أثر تذبذب أسعار النفط على كل من الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري والتضخم، والتعرف على إمكانية التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية من خلال تذبذبات أسعار النفط الحالية. إلى جانب أن هذه الدراسة تأتي في وقت تعاني فيه المنطقة من أوضاع عده قد تتسبب في تذبذب أسعار النفط بشكل كبير، كما أن الدراسة تأتي في ظل قيام الحكومة الأردنية بربط أسعار المشتقات النفطية بالأسعار العالمية.

فميزة هذه الدراسة تتلخص بمتغيراتها حيث تتناول أثر تأثير تذبذب اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري والتضخم في الاردن لعدم وجود أي دراسة سابقة تتناول هذه المتغيرات معاً، في ظل الظروف السياسية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الاضطراب الكبير الحاصل في أسعار النفط العالمية بشكل غير مسبوق، والفترة التي سنتناولها تمتد من العام 1980 ولغاية العام 2015.

الفصل الرابع

متغيرات الدراسة في سياق الاقتصاد الأردني

- تمهيد
- الاستهلاك النفطي في المملكة الأردنية الهاشمية
- تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأردني
- تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني
- أثر التذبذب في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي
- أثر التذبذب في أسعار النفط على التضخم
- أثر التذبذب في أسعار النفط على الميزان التجاري

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل الحديث عن بعض مؤشرات الاقتصاد الاردني، ففي البداية تم الحديث عن القطاع النفطي في المملكة الاردنية الهاشمية، ومن ثم تأثير ارتفاع وانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الاردني، وآثارهما السلبية والإيجابية على الاقتصاد الاردني، وأثر تذبذب اسعار النفط على كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري الاردني.

1.4 الاستهلاك النفطي في المملكة الأردنية الهاشمية:

لقد ارتفع إستهلاك الطاقة في كافة أنحاء العالم وذلك خلال الخمس سنوات الاخيرة بطريقة غير متوقعة، مما جعل المحللين حائرين في تحليل معدلات الطلب والانتاج والاستهلاك والنمو والاسعار العالمية. واتخذت مستوردات الأردن من النفط الخام منحى تصاعدياً خلال الفترة من (1973-2007)، حيث ازدادت من (5,176,543) برميل عام (1973) لتصل إلى (29,617,737) برميل عام (2007). وحصل إنخفاض حاد عام (1991) بسبب حرب الخليج، ثم عاد للارتفاع ليصل في عام (2005) إلى (33,116,999) برميل، ثم ليعود للتراجع قليلا خلال العامين (2006-2007) بسبب ارتفاع أسعار النفط. ويلاحظ أن معدل النمو السنوي خلال الفترة في الكميات المستوردة من النفط الخام والبالغ (4.4%)، قد فاق معدلات النمو في الإنتاج الحقيقي خلال نفس الفترة والتي تقدر بحوالي (3.6%). وتشكل هذه الزيادة في استيراد النفط الخام عامل قلق للاقتصاد الوطني، حيث انها تترجم إلى قيم نقدية وتعني تقاعداً في عجز الحساب الجاري،

وارتفاعا في القيمة النقدية للاستيراد مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في فترات الارتفاع الحاد في أسعار النفط (عوض، 2009).

ان جميع مستوردات الاردن من النفط حتى عام 1985 كانت من السعودية، الا انه ومنذ عام 1985 دخل الاردن في علاقة نفطية مع العراق تقوم على اساس التبادل التجاري بحيث اخذ الاردن في استيراد النفط الخام العراقي، ويسدد قيمة هذه المستوردات بواسطة التبادل التجاري مع الصادرات او الخدمات الاردنية.

اصبح الاردن يعتمد تدريجيا على النفط العراقي المستورد بواسطة الصهاريج وشح استيراده للنفط السعودي الى ان توقف ذلك كلية عام 1988، الا ان عبء النفط على الاقتصاد الوطني اخذ منحى جديد في عام 1988/1989 عندما حصل ارتفاع في سعر النفط العالمي والتصحيح في سعر صرف الدينار مقابل الدولار مما ادى الى مضاعفة العبء على الاقتصاد الوطني، وادى الى قيام الدولة بتصحيح فوري في اسعار المنتجات النفطية في بداية عام 1989 مع ما رافق ذلك من ردة فعل محلية شديدة. وعلى اثر الغزو العراقي للكويت وما تبعه من ردة فعل عسكرية وحصار، تزايد اعتماد العراق على المستوردات والخدمات الاردنية، فقام بالمقابل بتقديم منحة نفطية للأردن كادت تصل الى حوالي نصف قيمة المستوردات النفطية، وقد ساعد ذلك الاردن كثيرا في التسعينات وخفف من عبء وقيمة المستوردات النفطية على الاقتصاد الاردني، مما ساعد الاردن على تخطي الصعوبات الاقتصادية في التسعينات. ونستطيع القول ان الدعم العراقي للمستوردات النفطية واسلوب المقايضة هو احد الاسباب الرئيسية التي مكنت الاردن من الاحتفاظ باقتصاد صحي خلال الفترة 1986-2003 عل الرغم من تذبذبات اسعار النفط العالمية واطراف المنطقة الامنية الصعبة،

الا ان الامور تغيرت كثيرا اثر الغزو الامريكي للعراق عام 2003 الذي ادى لتراجع الانتاج العراقي وتوقف الاستيراد الاردني من النفط الخام العراقي، وانتهاء اسلوب المقايضة فاخذ الاردن بعدها بالاعتماد على استيراد النفط من الخليج العربي وخاصة من السعودية والكويت والامارات، وكانت هذه المستوردات مدعومة بمنح نفطية معظم تلك الفترة 2003-2004 وتقدر بحوالي نصف الفاتورة النفطية، كما ان سعر النفط الخام العالمي كان منخفضا بالمقاييس الحالية، مما ساعد الاقتصاد على تجاوز هذه المرحلة النفطية ايضا بدون عناء. الا ان الامور اخذت منحى جديدا منذ عام 2004 حين اخذت المنح النفطية الخليجية للأردن في النضوب التدريجي، واخذت اسعار النفط الخام بالارتفاع الى مستويات لم تكن معهوده بالماضي، ما شكل عبء كبير ومفاجئ على الاقتصاد الاردني. ان الارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية والذي رافقه تراجع الدعم العربي شكلاً عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات الاردني ابتداءً من عام 2005 وادى الى عجز بالموازنة الحكوميه حتى بلغ ذلك مستوى مرتفعاً جداً ما تطلب قيام الدولة برفع اسعار المحروقات اكثر من مرة في عام 2005 (المعشر، 2005).

وهنا أصبح الجميع يؤمن بان عصر اسعار النفط المنخفض قد ذهب ولن يعود، وذلك لارتفاع اسعار النفط المتزايد على المستوى العالمي والمتنامي بشكل كبير، وذلك لتزايد الطلب الكبير عليه ومع بقاء الكميات المعروضة من النفط اقل من الكميات المطلوبة في السوق العالمي. حيث ان نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية بلغت (5%) ونسبة النمو الاقتصادي الصيني الهائلة بلغت ما يقارب (12%) والتي أدت الى زيادة الطلب على النفط بشكل كبير. وازافة الى ذلك فان الحروب والاحداث السياسية والصدمات الاقتصادية كانت سبباً لانخفاض عرض النفط

ومثال ذلك الحرب العراقية الامريكية التي أدت الى خفض الصادرات النفطية العراقية الى الاسواق العالمية (الخاطر، 2015).

2.4 تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الاردني:

منذ نيسان 2003 وحتى نهاية نيسان 2005 كان الاردن يحصل على نصف احتياجاته النفطية في صورة منحة نفطية من المملكة العربية السعودية، فيما كان يستورد النصف الاخر بسعر السوق العالمي الذي كان يتراوح بين 25-40 دولارا للبرميل الواحد، ومنذ بداية ايار 2005 اصبح الأردن يستورد كافة احتياجاته النفطية بالأسعار العالمية، وقد اخذت اسعار النفط الخام في السوق العالمي تشهد ارتفاعات متزايدة الى ان لامست حاجز ال 70 دولارا للبرميل خلال الأشهر الأخيرة من عام 2005 (أبوغنمي، 2007).

وقد زادت وتيرة الاستهلاك المحلي من النفط خلال تلك السنوات بشكل ملحوظ، وتزامنت هذه الزيادة مع ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة، وكنتيجة مباشرة للارتفاع الشديد في اسعار النفط الخام وزيادة حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية، ارتفع حجم الدعم الذي تقدمه الخزينة للمنتجات النفطية بشكل كبير بحيث غدت اعباؤه خارج نطاق قدرة الخزينة على تحملها(المعشر، 2005).

وتجدر الإشارة الى ان ارتفاع اسعار النفط المستورد عام 2005 كان له اثار حادة على القطاع الخارجي للأردن اذ ان زيادة تكاليف النفط المستورد قد أدت لتقليص صادرات الأردن للدول الاخرى المستوردة للنفط والتي تعاني هي الاخرى من الاثار السلبية الناجمة عن ارتفاع كلفة مستورداتها النفطية. حيث كان وقع هذه الاثار على الوضع المالي اكبر من ذلك بكثير وخاصة عام

2005 ، حين وقعت الخزينة العامة في هذا العام بين مطرقة تصاعد اسعار النفط الخام وبالتالي تجاوز حجم الدعم للمبالغ المقدرة في الموازنة بدرجة كبيرة من جهة وسندان الانخفاض الشديد في المساعدات الخارجية من جهة اخرى، ما ادى الى تفاقم عجز الموازنة بصورة غير مسبوقه.

ومن ما ورد في المعشر(2005) نلخص الاثار السلبية لارتفاع اسعار النفط على

الاقتصاد الاردني في هذه الفترة بما يلي:

1. ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وما نتج عنه من ارتفاع في الاجور وتكاليف الانتاج. حيث يلاحظ الارتفاع الكبير في البنود الرئيسة للمؤشر لعام 2005 مقارنة بسنة الاساس 2002. حيث ارتفعت فيه اسعار المستهلك للطاقة (الكهرباء والمحروقات) بنسبة 19.7%، وارتفعت كلفة الغذاء بنسبة 12.8%، والمسكن بنسبة 4.6%، وخدمات التعليم بنسبة 16.4%، والرعاية الصحية 13.7%، اما جملة الارتفاع في المؤشر العام لاسعار المستهلك فكانت بنسبة 8.7% لعام 2005 مقارنة بعام 2002.

2. تدني تنافسية الصادرات الاردنية من السلع والخدمات وتدني شروط التبادل التجاري مع الدول الاخرى، وفيما يتعلق بشروط التبادل التجاري، اي التغيير في اسعار المستوردات نسبة الى اسعار الصادرات، فقد تدنى مؤشر هذه الشروط من (88.5%) في عام 2000 و(78.1%) في عام 2003 الى (74.2%) في عام 2005.

3. زيادة عجز ميزان التجارة الخارجية، فمن بعد شبه توازن بين قيمة المدفوعات الجارية والمقبوضات الجارية في عام 2004، وبسبب القفزة في الثمن المدفوع لاستيراد النفط، تراجع وضع ميزان التجارة الخارجية في عام 2005 ودخل في عجز جسيم بلغ (1622 مليون دينار) بين المدفوعات والمقبوضات في الحساب الجاري او ما يعادل 18% من الناتج الوطني.

4. تفاقم العجز في موازنة المالية العامة، فبعد ان كان في حدود (712 مليون دينار) عام 2002 ارتفع الى (1134 مليون دينار) في 2003 و (977 مليون دينار) في 2005. ولم تضبط نسبته الى الناتج المحلي ضمن حدود 1.2% عام 2004 و 5.2% عام 2005 الا من خلال حجم ضخم من المساعدات الاجنبية بلغ ما يعادل (811 مليون دينار) عام 2004 و (500 مليون دينار) عام 2005.

غير ان لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي فوائد ومنافع مالية واقتصادية ونتائج عديدة ايجابية للأردن بعضها مباشر والاخر غير مباشر، فارتفاع الدخل في دول الخليج العربي يساهم في زيادة حجم تحويلات العاملين الاردنيين وزيادة فرص الاستثمارات العربية والخليجية في الاردن، وتحسين الدخل السياحي، وزيادة الاستثمار في السوق المالي.

3.4 تأثير إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني:

يتبين من خلال تقرير البنك الدولي (2015) أن تأثير إنخفاض أسعار النفط عالمياً إيجابي على الاقتصاد الأردني في المديين القصير والمتوسط، وخاصة الميزان التجاري والمالية العامة ومعدلات النمو والبطالة والتضخم، ففي المدى القصير انعكس هذا الانخفاض على تكاليف الانتاج إيجاباً، وخفض الضغوط السعرية على المواطنين واللاجئين، وتخفيف ضغوط المالية العامة المرتبطة بالواردات النفطية، وزوال الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للأسر، مما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة بنسبة تزيد عن (10%) (البنك الدولي، 2015).

وتجدر الإشارة الى ان الاقتصاد الأردني لا يتأثر فقط بانخفاض أسعار النفط وانما يتأثر أيضاً بالمدة الزمنية التي يبقى فيها سعر النفط منخفضاً. وهنا يجب أن نميز ما بين تأثير انخفاض

أسعار النفط على خزينة المملكة من ناحية وأثرها على التضخم والميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات وباقي القطاعات الاقتصادية والشركات والمواطنين وبالتالي على الاقتصاد الكلي بشكل عام. من جهة أخرى فانخفاض أسعار النفط سيف ذو حدين بالنسبة للاقتصاد الأردني، فأثارها على خزينة الدولة ستكون إيجابية نتيجة لانخفاض تكلفة استيراد النفط على شركة مصفاة البترول وشركة الكهرباء وبالتالي سينعكس هذا إيجاباً وبشكل مباشر على فاتورة المستوردات النفطية، وعلى وضع الميزان التجاري للأردن بحيث ينخفض العجز التجاري وعجز الحساب الجاري أيضاً، إلى جانب انخفاض التكاليف التشغيلية للمؤسسات الحكومية والعامّة المستقلة، وتوقف دعم المحروقات كون الدعم مرتبط ببقاء أسعار النفط أعلى من (100) دولار للبرميل (قندح، 2015).

وعلى صعيد ميزان المالية العامة فقد أصبح من الممكن احتواء العجز الكلي والأولي للمالية العامة باستثناء المنح التي كان متوقعا أن تزداد في نهاية عام (2014) إلى (14.7) في المائة و(11.11) في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، حيث أن انخفاض أسعار النفط سيخفض خسائر شركة الكهرباء الوطنية. وكذلك فإن العجز المتزايد في الميزان التجاري للأردن عام (2014)، قد تراجع بفضل انخفاض أسعار النفط في نهاية نفس العام. فانخفاض أسعار النفط هذا يبطل تراجع المساعدات والمنح المقدمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي للأردن في الأمد المتوسط، وإذا استمر انخفاض سعر النفط لفترة أطول، فإن هذا قد يؤثر على العائدات الحكومية من هذه البلدان وربما أيضا على استعدادها لتقديم منح خارجية، والتي كان متوقعا أن تبلغ (2.7) في المائة من إجمالي الناتج المحلي الأردني في عام (2015) (البنك الدولي، 2015). كما يتوقع

لخزينة المملكة أن تخسر جزء من إيرادات ضريبة المبيعات والضريبة الخاصة بالبنزين بنوعيه الأوكتان (90) والأوكتان (95)، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن خزينة المملكة قد وفرت (180) مليون دينار عندما وصل سعر برمبل النفط إلى (80) دولاراً، لكنها خسرت (100) مليون دينار بسبب تراجع وارداتها من ضريبة المبيعات والضريبة الخاصة على بنزين أوكتان (90) و(95) (قندح، 2015).

ومن ما ورد في قندح (2015) فأنا نستخلص بعض النتائج الايجابية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني وتتمثل بما يلي:

- سينعكس انخفاض أسعار النفط إيجاباً على أداء الشركات حيث يتوقع ان تزداد أرباحها وترتفع أسعار أسهمها في بورصة عمان. أما المواطنون فيفترض أن يشعر المواطن بانخفاض أسعار المشتقات النفطية وأن يلمس انخفاضاً في أسعار كثير من السلع والخدمات. كما ان انخفاض تكاليف الانتاج للشركات يعني زيادة تنافسية منتجاتها محلياً وخارجياً، حيث سيزداد الطلب على منتجاتها محلياً وخارجياً. وهذا سينعكس إيجاباً على الميزان التجاري للأردن بحيث ينخفض العجز التجاري وعجز الحساب الجاري أيضاً، ويتحقق الوفرة في جيوب المواطنين جراء انخفاض أسعار النفط بحيث يتحول جزء منه إلى الاستهلاك وجزء آخر قد يتحول إلى الادخار والاستثمار.
- إنخفاض أسعار النفط سيشجع البنوك على زيادة تسهيلات القطاع الخاص بسبب توقع تراجع الطلب الحكومي على الأموال المتوفرة في البنوك نتيجة تراجع العجز في الموازنة العامة. كما أن توفر السيولة بيد المواطنين يعني مساعدتهم على تسديد الأقساط المستحقة

عليهم في موعدها، مما يعني تراجع نسبة الديون المشكوك فيها وزيادة ربحية البنوك بسبب

تحرير جزء من مخصصات الديون المشكوك فيها وانتقالها إلى بند صافي الأرباح.

• حول النمو والتضخم فإن الأردن يستفيد من صدمة إيجابية تتمثل في الهبوط الكبير لأسعار النفط الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث انخفض معدل التضخم في تشرين الثاني (2015) إلى (2.4) في المائة (عن مستواه قبل عام) وهو ثاني أقل مستوى له منذ كانون الأول (2009) نتيجة الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على أسعار الوقود والنقل. ومن المتوقع أن يُسجل التضخم مزيداً من التراجع الناجم عن التغيير في أسعار النفط (البنك الدولي، 2015).

• إنخفاض سعر الصرف متأثراً بانخفاض أسعار النفط يؤثر إيجابياً على الموازنة وسعر صرف الدينار.

4.4 الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني:

ورغم الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني إلا أنه يوجد من يرى بأن هناك أثراً سلبياً لهذا الانخفاض، حيث يشير البنك الدولي (2015) إلى أن انخفاض النفط سيكون له آثار سلبية على الأردن في المدى القصير والمتوسط، وحسب طول مدة انخفاض أسعار النفط، ويعود ذلك إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز ميزانيته، إلى جانب انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في البلدان المنتجة للنفط. ونستخلص من الزعبي (2014) سلبية انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني بما يلي:

- الضغط على الاقتصادات الخليجية المانحة للمملكة التي يعمل بها حوالي (500) ألف من الأردنيين. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن نمو الاقتصاد الأردني يرتبط مع النمو الاقتصادي لدول الخليج العربي، المدفوع بارتفاع أسعار النفط الخام. فانخفاض أسعار النفط، قد يتسبب في تراجع حوالات المغتربين الأردنيين إلى المملكة.
- الانخفاض في مستوى الاستثمار الخارجي المباشر.
- التراجع في حجم المنح التي تتلقاها المملكة من الدول الخليجية الشقيقة.
- جدوى استخراج الصخر الزيتي الأردني واستخدامه في الإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية، فحول "أوبك" ترى في انخفاض سعر النفط وسيلة لوقف منافسة مصادر الطاقة البديلة وأولها الصخر الزيتي. وإذا كان انخفاض سعر النفط لا يؤثر في المشروعات المحلية القائمة لاستخراج الصخر الزيتي، فهو يؤثر في قدرة المشروعات الجديدة في الحصول على تمويل البنوك، في ظل أسعار نفط منخفضة تقلل من جدوى استخدام الصخر الزيتي كبديل للنفط.
- انخفاض إيرادات خزينة الدولة من ضرائب المبيعات المفروضة على المحروقات، حيث يشير الحساب البسيط إلى أن هذا الانخفاض يمكن أن يبلغ (100) مليون دينار سنوياً، وبما يقلل من قدرة الحكومة الاستمرار في تقديم الدعم النقدي للطبقات الفقيرة والمحرومة.
- ارتفاع الاستهلاك المحلي من الطاقة نتيجة انخفاض أسعار النفط، يعني أن فاتورة المملكة النفطية لن تتخفف بالقدر المطلوب، إذ يتوقع أن يزداد الاستهلاك بسبب انخفاض الأسعار وزيادة الاستهلاك يمكن أن تعوض فرق انخفاض السعر.

5.4 أثر التذبذب في أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي:

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه اجمالي القيم للسلع والخدمات النهائيه المنتجه داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينه غالبا تكون سنة. ويسمى اجمالي القيم النقديه للسلع والخدمات النهائيه المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين به او في خارجه، واستثناء القيم النقديه للسلع والخدمات النهائيه بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينه غالبا تكون سنة بالناتج القومي الاجمالي Gross National Product (GNP) (Parkin,2012).

ويبين الجدول رقم (4-1) تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و اسعار النفط خلال فترة

الدراسة (1980-2015).

الجدول (1-4)

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و اسعار النفط خلال الفترة (1980-2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دينار الاردني	السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دينار الاردني	السنة	أسعار النفط للبرميل الواحد بالدولار الامريكي	السنة	أسعار النفط للبرميل الواحد بالدولار الامريكي
1980	1058.7	1998	4720.1	1980	35.52	1998	12.28
1981	1312.2	1999	4865	1981	34	1999	17.44
1982	1506.7	2000	5153.6	1982	32.38	2000	27.6
1983	1601.3	2001	5470	1983	29.04	2001	23.12
1984	1730.6	2002	5894.4	1984	28.2	2002	24.36
1985	1767.7	2003	6301.3	1985	27.01	2003	28.1
1986	1937.2	2004	7195	1986	13.53	2004	36.05
1987	1999.9	2005	7963.6	1987	17.73	2005	50.59
1988	2062.7	2006	9362.8	1988	14.24	2006	61
1989	2199.5	2007	10805.1	1989	17.31	2007	69.04
1990	2463.7	2008	13971.2	1990	22.26	2008	94.1
1991	2632.6	2009	15044.5	1991	18.26	2009	60.68
1992	3130	2010	16417.2	1992	18.44	2010	77.38
1993	3335.4	2011	17987.7	1993	16.33	2011	107.46
1994	3692.1	2012	19298.2	1994	15.53	2012	109.54
1995	4019.3	2013	20981.4	1995	16.86	2013	105.87
1996	4143.7	2014	22365.9	1996	20.29	2014	96.29
1997	4451.1	2015	23475.7	1997	18.86	2015	49.49

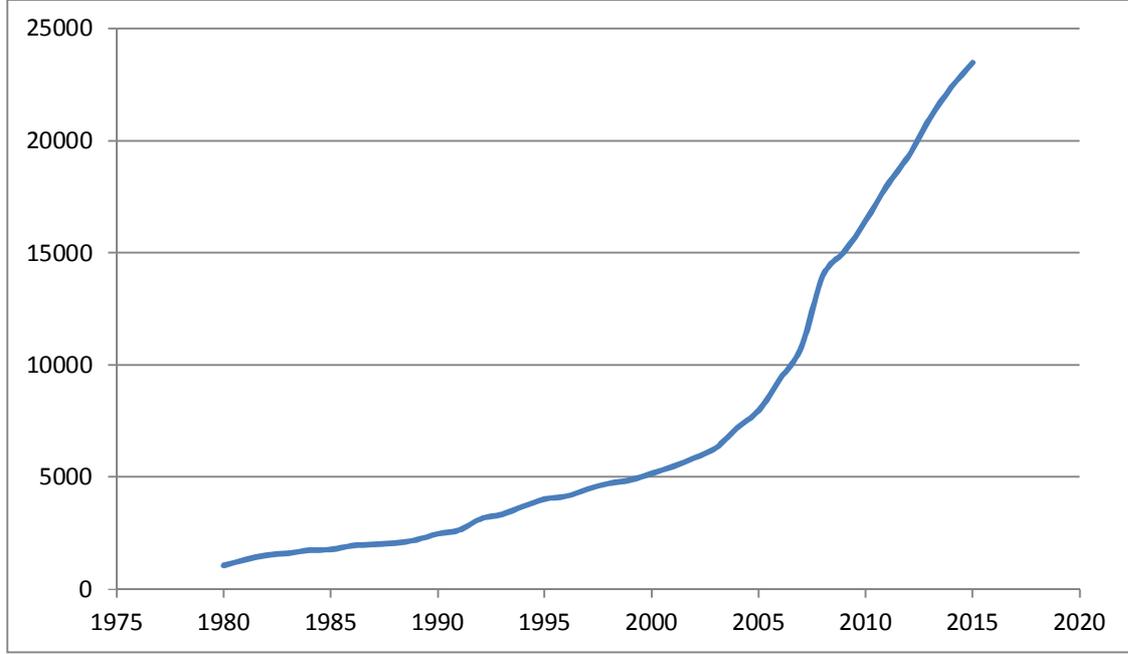
المصدر: البنك الدولي (الناتج المحلي الأجمالي)

منظمة أوبك (اسعار النفط):

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960>

الشكل (1-4)

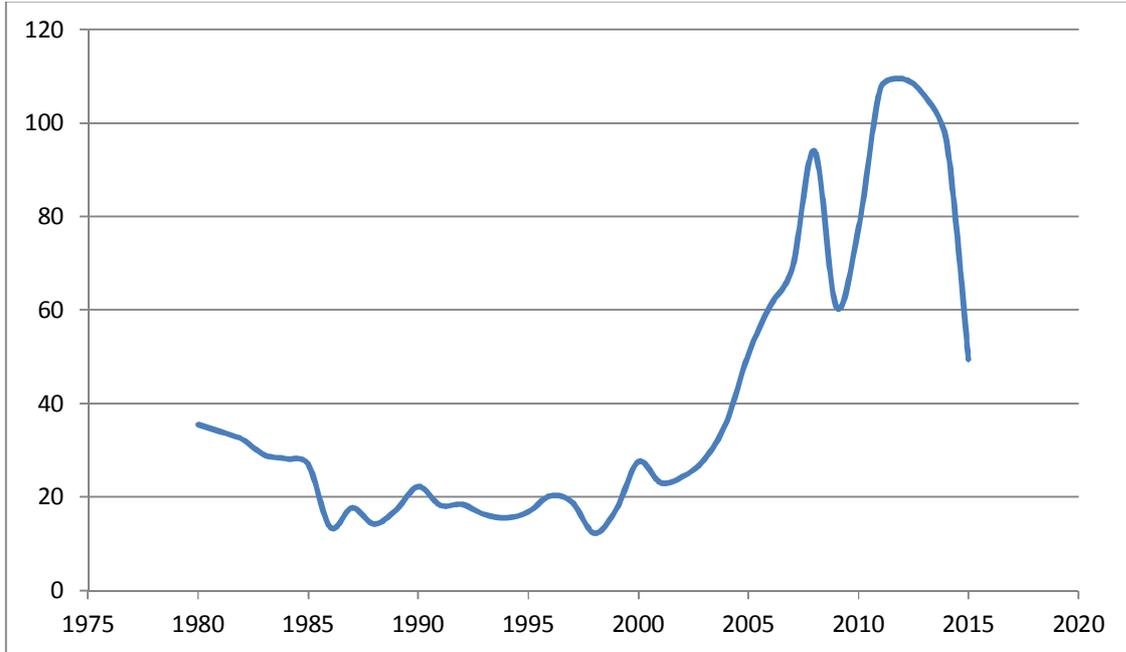
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دينار خلال الفترة (2015-1980)



ويبين الشكل رقم (1-4) التطور في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الاردني خلال فترة الدراسة (2015-1980)، ويلاحظ ان التذبذب قليل جدا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الاردني وانه تصاعدي الاتجاه. وبلغت قيمته (1058.7) مليون دينار في البداية حيث كانت ادنى قيمة له، وبلغ (23475.7) مليون دينار في نهاية عام 2015 حيث كانت اعلى قيمة له، وكان متوسط الناتج المحلي الاجمالي (7286.586) مليون دينار خلال فترة الدراسة.

شكل (2-4)

اسعار النفط لبرميل برنت بالدولار الامريكي للفترة (1980-2015)



يلاحظ من الشكل (2-4) ان سعر برميل النفط برنت عام 1980 بلغ (35.52) دولار في بداية فترة الدراسة و بلغ (49.49) دولار في نهاية فترة الدراسة عام 2015 و كان متوسط اسعار النفط خلال فترة الدراسة (40.17) و كان الحد الادنى لاسعار النفط (12.28) دولار عام 1998 و الحد الاعلى لاسعار النفط (109.54) دولار عام 2012.

الشكل (3-4)

التطور الزمني لكل من أسعار النفط والناج المحلي الاجمالي للفترة (2015-1980)



يبين الشكل (3-4) التطور الزمني لكل من أسعار النفط والناج المحلي الاجمالي للفترة (1980-2015)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.8639) وهذا يدل على ان العلاقة طردية وقوية بينهما.

6.4 أثر التذبذب في أسعار النفط على التضخم:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترات معينة، فبالنسبة للمستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية مما ينعكس بشكل سلبي على مستوى المعيشة. ويعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية لها آثار سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الاردن. و يعد احد اهم اسباب ظهور ظاهرة التضخم عدم قدرة السياسات الاقتصادية المتبعة في الاردن على الحد من هذه الظاهرة، ولذلك تسعى دوما الحكومات الاردنية المتعاقبة والممثلة بوزارة

المالية والبنك المركزي الاردني العمل للحد من هذه المشكلة. والجدول رقم (4-2) يمثل معدلات التضخم في الاردن خلال فترة الدراسة (1980-2015).

الجدول (4-2)

معدل التضخم خلال الفترة (1980-2015)

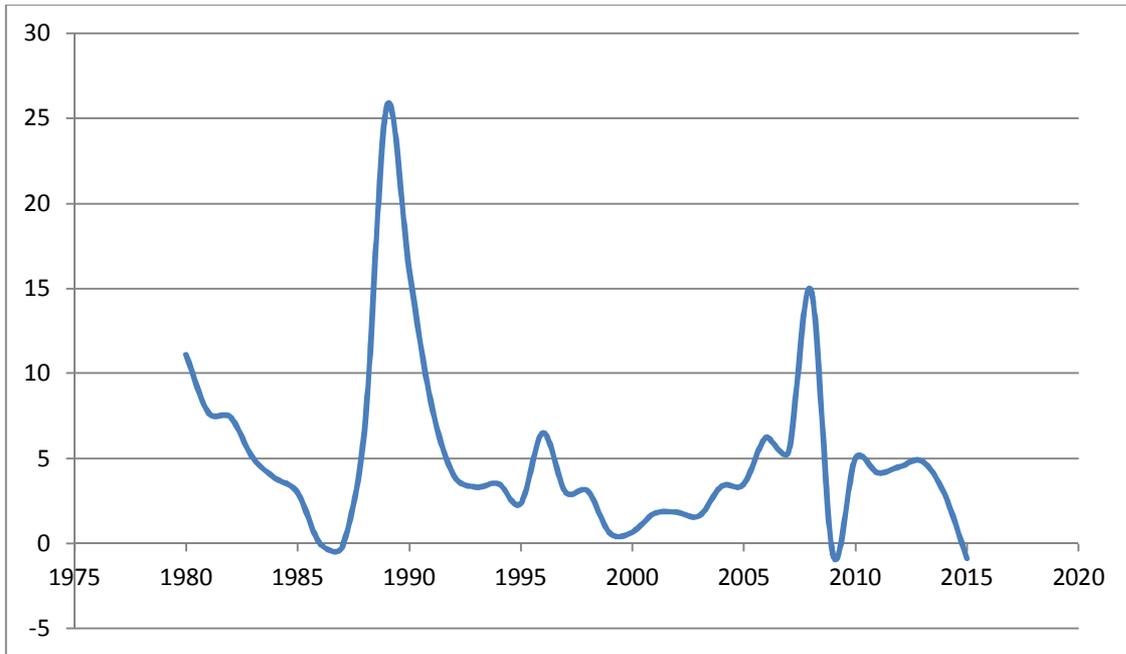
السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
1980	11.11	1998	3.09
1981	7.7	1999	0.6
1982	7.4	2000	0.66
1983	5.02	2001	1.77
1984	3.84	2002	1.83
1985	2.98	2003	1.63
1986	0	2004	3.36
1987	0.2-	2005	3.49
1988	6.6	2006	6.25
1989	25.7	2007	5.38
1990	16.19	2008	14.92
1991	8.15	2009	0.67-
1992	3.9	2010	5.01
1993	3.3	2011	4.15
1994	3.5	2012	4.52
1995	2.3	2013	4.83
1996	6.5	2014	2.98
1997	3.03	2015	0.87-

** المصدر: البنك الدولي

ويبين الشكل رقم (4-4) التطور في معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم عام 1980 (11.11%) في البداية و بلغ (-0.87%) في نهاية عام 2015 و كان متوسط معدلات التضخم خلال فترة الدراسة (5.004%). و كان الحد الأدنى لمعدلات التضخم (-0.87%) عام 2015 والحد الأعلى لمعدلات التضخم (25.7%) عام 1989.

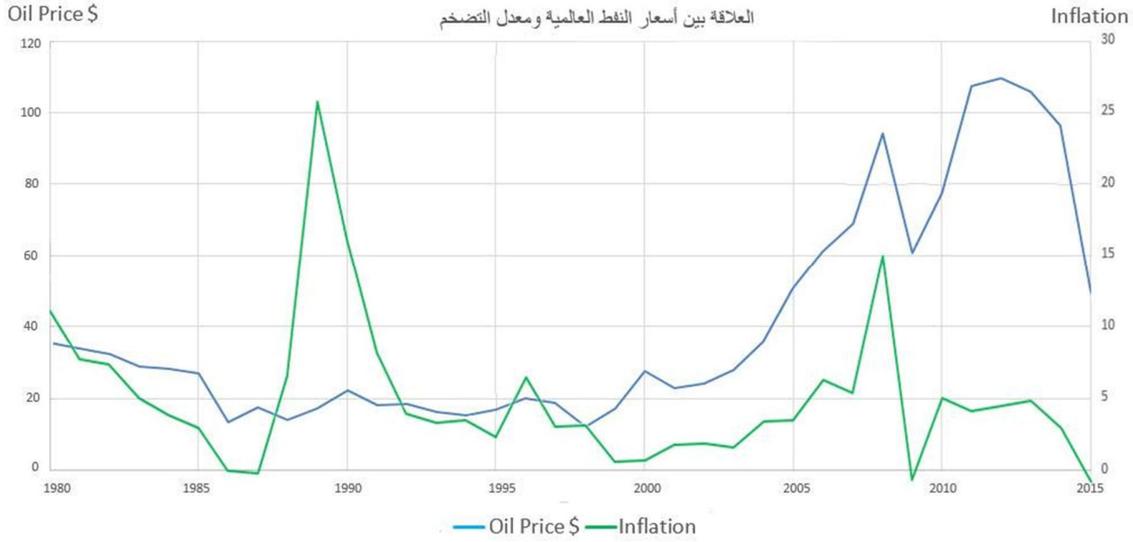
الشكل (4-4)

معدلات التضخم للفترة (1980-2015)



الشكل (4-5)

التطور الزمني لكل من أسعار النفط ومعدلات التضخم للفترة (1980-2015)



يبين الشكل (4-5) التطور الزمني لكل من أسعار النفط ومعدلات التضخم للفترة (1980-

2015)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.0273) وهذا حيث يعزز من النتائج القياسية أن تأثير

أسعار النفط طرديا وضيئلا على التضخم.

7.4 أثر التذبذب في أسعار النفط على الميزان التجاري:

يمتاز الميزان التجاري الأردني بعجز دائم ومرتفع منذ عام 1970 ويعود ذلك لقلة الموارد

الاقتصادية المتوفرة في المملكة وضعف الصناعات وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الصادرات

السلعية من جانب، بالإضافة إلى ضرورة إستيراد العديد من السلع من أجل تغطية الاحتياجات

المحلية من جانب آخر.

ويعرف الميزان التجاري على انه الفرق بين قيمة صادرات الدولة و قيمة وارداتها من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، و كما يعتبر الميزان التجاري من اهم مكونات ميزان المدفوعات للدولة (محمود يونس، 2007). و يكون الميزان التجاري في احد حالتين اما فائض في الميزان التجاري او عجز في الميزان التجاري، ففي الحالة الاولى يكون حجم صادرت الدولة من السلع و الخدمات اكبر من حجم مستورداتها و ينتج عن ذلك فائض في الميزان التجاري. و في الحالة الثانية فيكون حجم صادرات الدولة اقل من حجم مستورداتها و ينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري، و قد تلجأ الدولة للعمل على الحد من هذا العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة صادراتها او الحد من حجم مستورداتها من الخارج (محمود يونس، 2007).

والجداول الاتية تمثل ما يلي:

- الجدول (3-4) يمثل الصادرات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015).
- الجدول (4-4) يمثل الواردات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015).
- الجدول (4-5) يمثل العجز التجاري الاردني بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015).

الجدول (3-4)

الصادرات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)

الصادرات الاجمالية	السنة	الصادرات الاجمالية	السنة
1046382	1998	120107	1980
1051353	1999	169026	1981
1080817	2000	185581	1982
1352370	2001	160085	1983
1556748	2002	261055	1984
1675075	2003	255346	1985
2306626	2004	225615	1986
2570222	2005	248773	1987
2929310	2006	324789	1988
3183708	2007	534106	1989
4431113	2008	612253	1990
3579166	2009	598627	1991
4216949	2010	633755	1992
4805873	2011	691281	1993
4749570	2012	793919	1994
4805234	2013	1004534	1995
5163029	2014	1039801	1996
4797583	2015	1067164	1997

**المصدر : البنك المركزي الاردني

يلاحظ من الجدول رقم (3-4) ان الصادرات في الاردن قد بلغت مبلغ (120,107) الف دينار في بداية فترة الدراسة وبلغت (4,797,583) الف دينار في نهاية فترة الدراسة عام 2015 وكان متوسط الصادرات الاجمالية خلال فترة الدراسة (1,784,082) الف دينار وكان الحد الادنى للصادرات الاجمالية (120,107) الف دينار والحد الاعلى للصادرات الاجمالية (5,163,029) الف دينار خلال فترة الدراسة (1980-2015).

الجدول (4-4)

الواردات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)

الواردات الاجمالية	السنة	الواردات الاجمالية	السنة
2714374	1998	715977	1980
2635207	1999	1047505	1981
325940	2000	1142493	1982
3453729	2001	1103310	1983
3599100	2002	1071340	1984
4072008	2003	1074445	1985
5799241	2004	580199	1986
7442864	2005	916330	1987
8187725	2006	1022469	1988
9722194	2007	1230010	1989
12060895	2008	1725828	1990
10107696	2009	1710463	1991
11050126	2010	2214002	1992
13440215	2011	2453625	1993
14733749	2012	2362583	1994
15667344	2013	2590250	1995
16280189	2014	3043556	1996
14537182	2015	2908085	1997

** المصدر: البنك المركزي الاردني

يلاحظ من الجدول رقم (4-4) ان الواردات الاجمالية في الاردن خلال الفترة من (1980) الى (2015) فبلغت الواردات الاجمالية (715,977) الف دينار عام 1980 وبلغت (14,537,182) الف دينار عام 2015 و كان متوسط الواردات الاجمالية خلال فترة الدراسة (5,131,729) الف دينار وكان الحد الادنى للواردات الاجمالية (580,199) الف دينار عام 1986 و الحد الاعلى للواردات الاجمالية (16,280,189) الف دينار عام 2014.

الجدول (4-5)

العجز في الميزان التجاري الاردني بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)

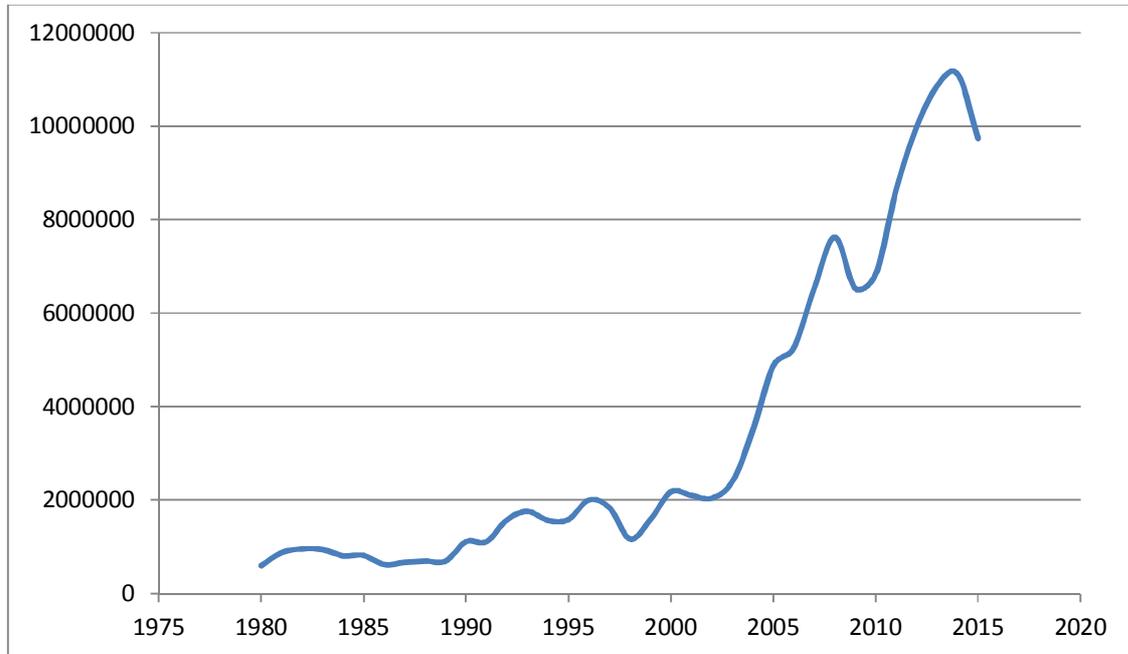
السنة	العجز في الميزان التجاري الاردني	السنة	العجز في الميزان التجاري الاردني
1980	595870	1998	1167992
1981	878479	1999	1583854
1982	956912	2000	2178587
1983	943225	2001	2101359
1984	810285	2002	2042412
1985	819099	2003	2396933
1986	624584	2004	3492515
1987	667557	2005	4872642
1988	696780	2006	5258415
1989	695904	2007	6538487
1990	1113575	2008	7629782
1991	1111836	2009	6528530
1992	1580247	2010	6833178
1993	1762344	2011	8634342
1994	1568664	2012	9984179
1995	1585716	2013	10862110
1996	2003755	2014	11117160
1997	1840921	2015	9739599

**المصدر: اعداد الباحث، اعتمادا على جدوليين (3-4) و (4-4).

ويبين الشكل رقم (4-4) التطور في العجز في الميزان التجاري الاردني خلال الفترة من (1980) الى (2015) فبلغ العجز في الميزان التجاري الاردني عام 1980 (595,870) الف دينار في بداية فترة الدراسة و بلغ (9,739,599) الف دينار في نهاية فترة الدراسة عام 2015 و كان متوسط العجز في الميزان التجاري الاردني خلال فترة الدراسة (342,217) الف دينار و كان الحد الأدنى للعجز في الميزان التجاري الاردني (595,870) الف دينار عام 1980 و الحد الأعلى للعجز في الميزان التجاري الاردني (11,117,160) الف دينار عام 2014. ويلاحظ وجود مجموعة من النقاط الحرجة خلال فترة الدراسة اهمها خلال الفترة (2003-2008) حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري و كما ان العجز عاد للزيادة خلال الفترة (2011-2015).

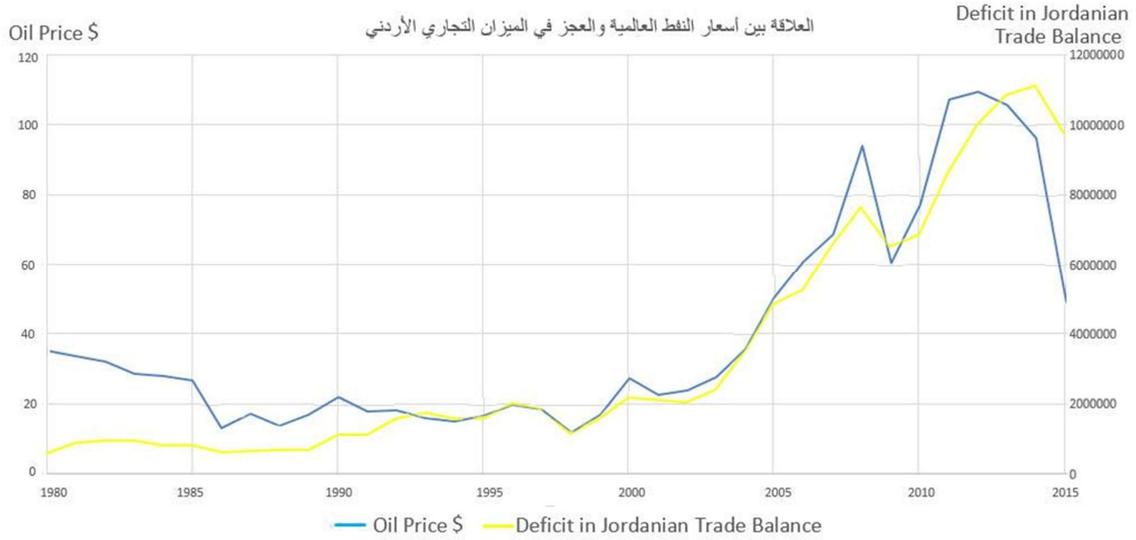
الشكل(4-6)

العجز في الميزان التجاري الاردني (1980-2015)



الشكل (7-4)

التطور الزمني لكل من اسعار النفط وعجز الميزان التجاري للفترة (2015-1980)



يبين الشكل (7-4) التطور الزمني لكل من اسعار النفط وعجز الميزان التجاري للفترة

(2015-1980)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.9196) وهذا يدل على ان العلاقة بينهما

طردية وقوية.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة والتحليل القياسي

- مقدمة
- متغيرات الدراسة
- مصادر البيانات
- النموذج القياسي
- الاختبارات الأولية
- نتائج التحليل

المقدمة :

سوف يتم في هذا الفصل استعراض منهجية الدراسة المستخدمة، بدءاً بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة مروراً بالنماذج القياسية المستخدمة لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الدراسة، وتحديد اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، وصولاً إلى نتائج التحليل القياسي بغية استقصاء اثر التذبذب في اسعار النفط على اداء كل من: الميزان التجاري والنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم.

5-1 متغيرات الدراسة:

استناداً الى النظرية الاقتصادية وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، فقد اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

❖ المتغيرات التابعة:

- 1- الميزان التجاري (TB): الصادرات الاردنية مطروحا منها المستوردات الاردنية.
- 2- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Y): هو القيمة السوقية بالاسعار الثابتة (مليون دينار) للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها في بلد كمعين في فترة زمنية معينة.

- 3- معدل التضخم (INF): معدل النمو السنوي في المستوى العام للاسعار.

❖ المتغيرات المستقلة:

- 1- الاسعار النسبية للمستوردات (M): هو الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات عدا النفط

مقسوماً على الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

2- السعر النسبي للنفط (O): الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من النفط الخام مقسوما على الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

3- سعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني (EX): هو عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الامريكية، وهو مؤشر يعني القدرة التنافسية بين السلع المحلية والاجنبية.

4- معدل البطالة (UN): (عدد العاطلين مقسوما على القوة العاملة) مضروبا بمائة.

5- سعر الفائدة (INT): سعر اعادة الخصم.

6- سعر النفط الخام (OP): سعر برميل النفط الخام في الاسواق العالمية بالدولار الأمريكي.

7- الاسعار النسبية للصادرات (X): الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات مقسوما على الرقم القياسي للاسعار العالمية.

8- الناتج الزراعي (AGR): هو قيمة جميع منتجات قطاع الزراعة بشكل عام.

9- التذبذب في اسعار النفط الخام (OF): الانحرافات المعيارية في اسعار النفط الخام وتم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات اسعار النفط الخام.

2-5 مصادر البيانات:

تم الاعتماد على قاعدة البيانات الاحصائية لدى البنك المركزي الاردني للحصول على البيانات السنوية لكل من: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لاسعار المستهلك، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من النفط، والرقم القياسي للصادرات، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات عدا النفط، وسعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني، والميزان التجاري، وسعر الفائدة،

الناتج الزراعي. بينما تم الحصول على الرقم القياسي للأسعار العالمية من U.S. Economic Account، وأما معدلات البطالة فقد تم الحصول على بياناتها من دائرة الإحصاءات العامة. وتم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية للتضخم من البنك الدولي.

3-5 النموذج القياسي:

بالاطلاع على الدراسات السابقة وانسجاما مع النظرية الاقتصادية فقد تم صياغة النماذج التالية:

$$1- LINF = F[LINT, LOF, LUN]$$

$$2- LTB = F [LX, LM , LO, LEX]$$

$$3- LY = F [LOP, LEX, LOF, LAGR]$$

حيث تم أخذ جميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية، بعد إضافة (واحد صحيح) الى جميع قيم التضخم، وعلى ذلك يكون النموذج نموذجا لوغاريتميا (log- log)، حيث ان من مزاياه استخدام النموذج اللوغاريتمي ان المعاملات يمكن تفسيرها على انها مورونات.

وفي ما يخص نموذج الميزان التجاري، تم تقدير تأثير التذبذب في اسعار النفط على الميزان التجاري باستخدام منهجية ARDL، غير ان النتائج لم تظهر وجود تكامل مشترك Cointegration بين متغيراتها، وتم ايضا استخدام طريقة FMOLS، لكن جاءت النتائج مناقضة للنظرية، حيث أظهرت النتائج أن علاقة السعر النسبي للمستوردات عكسية مع عجز الميزان التجاري، وبناء عليه تم استخدام السعر النسبي للنفط (O) بدلا من التذبذب في اسعار النفط الخام (OF) في تحليل نموذج الميزان التجاري.

5-4 الاختبارات الأولية:

قبل إجراء أي تحليل قياسي لابد من إجراء بعض الاختبارات الأولية للوصول إلى نتائج أكثر دقة و أعلى مصداقية، ومن هذه الاختبارات الأولية:

5-4-1 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

يعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية من أهم الاختبارات الواجب إجراءها، حيث ان الاستدلال الاحصائي في حالة غياب استقرار البيانات يؤدي الى نتائج غير واقعية ومضللة او مايسمى الانحدار الزائف (Spurious Regression)، وهناك العديد من الطرق المستخدمة لإختبار استقرار المتغيرات، ويعتبر اختبار جذر الوحدة من أكثر الطرق استخداما وشيوعا، فإذا استقرت السلسلة الزمنية عند المستوى تكون متكاملة من الرتبة الصفرية (Integrated of order 0) $I(0)$. أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الأول فإنها تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$ وهكذا. ونقول أن السلسلة الزمنية X_t متكاملة من درجة معينة (L) إذا استقرت بعد أخذ الفرق (L). بشكل عام نقول أن السلسلة الزمنية X_t ساكنة (مستقرة) بشكل تام (strictly stationary) عندما يكون:

1- وسطها الحسابي ثابتا: أي أن توقع السلسلة الزمنية يساوي الوسط الحسابي للمجتمع.

$$E(X_t) = \mu$$

2- تباينها ثابتا. $Var(X_t) = \sigma^2$

3- التباين المشترك بين X_t , X_{t+k} يعتمد على k فقط، وهذا يعني أن:

$$Y_k = \text{cov}(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)], k=1,2,3,\dots,T \quad (\text{Gujarati}, 2004)$$

وللقيام باختبار سكون السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها تم استخدام إختبارين هما: إختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller test - ADF) وإختبار فيليبس بيرون (Phillips And Perron P-P).

إختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller test - ADF):

يعتبر إختبار ديكي - فولر من أشهر الإختبارات المستخدمة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويقوم هذا الإختبار على فرضية مفادها أن السلاسل الزمنية متولدة من عملية الإنحدار الذاتي. وللتأكد من مدى الاستقرارية للسلاسل الزمنية يقوم هذا الإختبار على إجراء مايلي:

$$1- \Delta Y_t = \mu Y_{t-1} + U_t$$

$$2- \Delta Y_t = C + \mu Y_{t-1} + U_t$$

$$3- \Delta Y_t = C + \beta_t + \mu Y_{t-1} + U_t$$

إذا كان الخطأ (U_t) في الصيغ السابقة يعاني من مشكلة Autocorrelation فإن إختبار DF

يصححه بإضافة عدد من الفروق المبطأه إلى المعادلات وتصبح على الشكل:

$$\Delta Y_t = C + \beta_t + \mu Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t$$

عندها يسمى اختبار ديكي - فوللر باختبار ديكي - فوللر الموسع (augmented dickey - ADF - fuller).

ويعتمد القرار في الصيغ السابقة على القيمة المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية لاختبار DF، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالمطلق) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (التي تفترض وجود جذر الوحدة) وهذا يدل على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) فإننا نقبل الفرضية الصفرية وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وعليه نقوم باختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار على فروقات من درجة أعلى..... وهكذا.

5-4-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

إن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Serial correlation) لحد الخطأ يؤدي إلى نتائج مضللة وغير حقيقية، لذلك من الضروري إيجاد طريقة لمعالجة هذه المشكلة. ويعد إيجاد عدد فترات التباطؤ المناسبة للمتغيرات من أنجع الطرق، وسوف يتم استخدام العديد من المعايير للوصول الى عدد هذه الفترات في النموذج ومن هذه المعايير:

1. Likelihood Ratio Test(LR)
2. Final Prediction Error Criterion(FPE)
3. Hannan _ Quinn Criterion(HQ)
4. Akaike Info Criterion(AIC)
5. Schwarz Info Criterion(SC).

5-4-3 اختبار التكامل المشترك:

لقد حظي موضوع التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية باهتمام الباحثين في مجال القياس الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وكان من بين البحوث المهمة التي قدمت في هذا الإطار الورقة التي جاء بها (Engle and Granger 1987). حيث بينت ان السلاسل الزمنية غير الساكنة اذا تولد عنها مزيج خطي linear combination ساكن ففي هذه الحالة توصف بوجود تكامل مشترك Cointegration بين متغيراتها.

عندما تكون متغيرات السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول، فهذا يعني انها متكاملة Integrated من الدرجة الأولى (1) ا، وهذا يعني ان السلسلتين تتحركان معا عبر الزمن، ويمكن ان يكون بينهما تكامل مشترك Cointegration ينتج عنه توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات.

ولأجل اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، فهناك مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990). ولكن اجراء هذه الاختبارات يتطلب ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وفي هذه الحالة لا يمكن اجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، أي $I(0)$ و $I(1)$.

ولذلك هنالك طريقة بديلة للكشف عن وجود هذا التكامل حتى وان كانت المتغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، ويتم اختبار التكامل المشترك وفقا لهذه الطريقة باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (ARDL) bounds testing approach المقترحة من قبل (Pesaran, et al., 2001)

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا (Hoque and Yusop, 2010):

1. يمكن إجرائها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات، سواء كانت متكاملة من نفس الدرجة، أي من الدرجة $I(0)$ أو من الدرجة $I(1)$ ، أو متكاملة من درجات مختلفة، أي $I(0)$ و $I(1)$.

2. تعطي نتائج ومقدرات كفؤة في حالة العينات الصغيرة.

3. تكون هذه الطريقة مفضلة فيما إذا كانت سكون المتغيرات غير واضح.

ووفقاً لمنهجية الدراسة فسيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك لكل نموذج من النماذج الثلاث التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) Unrestricted Error Correction Model بالصيغة التالية (Baranzini, et al., 2013):

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \lambda_i \Delta x_{t-i} + \varphi y_{t-1} + \delta x_{t-1} + \eta_t$$

حيث:

y : المتغير التابع

x : متجه المتغيرات المستقلة

$\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$: معاملات المتغيرات

Δ : الفرق الأول first difference للمتغيرات

m, n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول

η : حد الخطأ العشوائي

ويتم اختيار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة من خلال الفروض التالية:

- الفرض العدمي: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_0: \varphi = \delta = 0$$

- الفرض النبيل: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_1: \varphi \neq \delta \neq 0$$

وبعد تقدير المعادلة يتم استخدام اختبار Wald – test لاختبار تلك الفروض حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الجدود الحرجة critical bounds المقترحة من قبل (Pesaran, et al. (2001) ، حيث يتكون الجدول من حدين:

- قيم الحد الأدنى Lower Critical bounds (LCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$.

- قيم الحد الأعلى Upper Critical Bounds (UCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$.

فاذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، أي ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك إذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والادنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسوبة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة

الاجل الطويل بالصيغة التالية:

$$y_t = \theta + \sum_{i=1}^p \sigma_i y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \kappa_i x_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

θ, σ, κ : معاملات المتغيرات

p, q : فترات الابطاء للمتغيرات

ε : حد الخطأ العشوائي

وفيما يتعلق بالحصول على المرونة طويلة الاجل للمتغيرات، فعلى سبيل المثال (إذا كان

y, x بالصيغة اللوغاريتمية) وكانت المعادلة بالشكل التالي:

$$y_t = \theta + \sigma_1 y_{t-1} + \sigma_2 y_{t-2} + \kappa_0 x_t + \kappa_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

ففي هذه الحالة يتم الحصول على المرونة طويلة الاجل للمتغير x كما يلي:

$$\xi_x = \frac{\kappa_0 + \kappa_1}{1 - \sigma_1 - \sigma_2}$$

حيث:

ξ_x : المرونة طويلة الاجل للمتغير x .

اما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الاجل للنموذج وذلك من خلال

استخدام البواقي المقدرة بفترة ابطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الاجل في

المعادلة، وبذلك فان العلاقة قصيرة الاجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^r \pi_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^s \omega_i \Delta x_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t$$

حيث:

γ : معامل حد تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن disequilibrium من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

5-4-4 اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum):

إن معرفة التغيرات الهيكلية في سلوك النماذج لا يقل أهمية عن اختبارات الإستقرار والتكامل للبيانات، واختبار التغيرات الهيكلية في النماذج سوف نستخدم اختبار كوزوم (Cusum)، حيث يعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداماً، وتكون نتائج هذا الاختبار على شكل منحنى من الأخطاء في النموذج الناتجة عند تقدير الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، فإذا ظهر المنحنى ضمن الحدود الحرجة على طول فترة الدراسة فتكون معلمات هذا النموذج مستقرة عند تلك الفترة، وبالتالي يمكننا إجراء تقدير على طول الفترة دون الحاجة إلى تجزئة الفترة إلى أجزاء. أما إذا خرج المنحنى عن الحدود الحرجة فإنه يستلزم تقسيم الفترة إلى فترات جزئية بحيث تكون هذه الفترات الجزئية مستقرة (Brown et al,1975).

5-5 نتائج التحليل القياسي:

سوف يتم في هذا الجزء عرض نتائج الاختبارات التي تم التطرق لها سابقاً.

5-5-1 اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF):

لاختبار سكون المتغيرات تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5-1) نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

	القيم الجدولية عند مستوى المعنوية			قيمة t المحسوبة	المتغير
	%10	%5	%1		
المستوى	-2.6079	-2.9389	-3.6104	-3.4723	LINF
المستوى	-2.6079	-2.9389	-3.6104	-2.4512	LINT
الفرق الاول	-2.609	-2.9411	-3.6156	-4.6631	
المستوى	-2.6079	-2.9389	-3.6104	-3.6663	LOF
المستوى	-2.6079	-2.9389	-3.6104	-4.1816	LUN
المستوى	-2.6128	-2.9484	-3.6329	-0.2917	LTB
الفرق الأول	-2.6143	-2.9511	-3.6394	-5.3701	
المستوى	-2.6128	-2.9484	-3.6329	-1.7349	LX
الفرق الأول	-2.6143	-2.9511	-3.6394	-4.8827	
المستوى	-2.6128	-2.9484	-3.6329	-1.4222	LM
الفرق الأول	-2.6143	-2.9511	-3.6394	-4.4537	
المستوى	-2.6128	-2.9484	-3.6329	-1.4081	LO
الفرق الأول	-2.6143	-2.9511	-3.6394	-5.2236	
المستوى	-2.6128	-2.9484	-3.6329	-1.8584	LEX
الفرق الأول	-2.6143	-2.9511	-3.6394	-3.3044	
المستوى	-2.6129	-2.9484	-3.6329	0.0796	LY
الفرق الاول	-2.6158	-2.954	-3.6463	-2.9257	
المستوى	-2.6129	-2.9484	-3.6329	-1.089	LOP
الفرق الاول	-2.6158	-2.954	-3.6463	-5.445	
المستوى	-2.6129	-2.9484	-3.6329	1.1106	LAGR
الفرق الاول	-2.6158	-2.954	-3.6463	-4.0623	

من خلال النتائج الواردة في جدول رقم (5-1) تبين أن المتغيرات LINF, LUN, LOF مستقرة عند المستوى. في حين استقرت بقية المتغيرات عند اخذ الفرق الاول، حيث كانت جميعها مستقرة عند مستوى 1% باستثناء سلسلة (LY,LEX) مستقرة عند 5%، 10% على الترتيب. اي ان هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الاولى (1)I.

5-5-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الاختبارات اللازمة لاختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (LLST)، كما أظهرت النتائج في الجداول رقم (5-2) و (5-3) (5-4) مايلى .

جدول (5-2) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

[LINF, LINT, LOF, LUN]

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	2.36e-05	0.697087	0.878482	0.758121
1	109.4941	1.26e-06	-2.243720	-1.336746	-1.938551
2	12.01660	2.11e-06	-1.774715	-0.142161	-1.225410
3	19.98350	2.32e-06	-1.804193	0.553940	-1.010753
4	13.00714	3.50e-06	-1.647442	1.436271	-0.609866
5	14.38039	4.54e-06	-1.876111	1.933181	-0.594400
6	10.87656	7.86e-06	-2.265984	2.268887	-0.740138
7	27.13402*	1.86e-07*	-8.079792*	-2.819341*	-6.309810*

جدول (5-3) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

[LTB, LX, LEX, LM, LO]

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	3.44e-06	1.609840	1.841128	1.685234
1	213.1620	3.51e-09	-5.303738	-3.916009	-4.851373
2	34.10478	3.67e-09	-5.396074	-2.851903	-4.566738
3	20.49843	6.91e-09	-5.149733	-1.449121	-3.943425
4	29.25304	4.67e-09	-6.462133	-1.605080	-4.878855
5	39.36222*	9.01e-11*	-12.72167*	-6.708180*	-10.76143*

جدول (4-5) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

[LY, LAGR, LOP, LEX, LOF]

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.000322	6.147229	6.378517	6.222623
1	264.0126	4.29e-08	-2.800373	-1.412643	-2.348008
2	46.61977	2.40e-08	-3.518458	-0.974287	-2.689122
3	38.77700*	1.34e-08	-4.490688	-0.790076	-3.284381
4	31.30357	7.35e-09	-6.008142	-1.151089	-4.424864
5	26.95270	1.70e-09*	-9.785779*	-3.772284*	-7.825530*

Likelihood Ratio Test(LR), Final Prediction Error Criterion(FPE), Hannan _ Quinn Criterion(HQ), Akaike Info Criterion(AIC), Schwarz Info Criterion(SC).

نلاحظ من الجداول السابقة الى ان هناك سبعة فترات تباطؤ في نموذج التضخم وخمسة فترات تباطؤ في نموذج الميزان التجاري والنتائج الاجمالي.

3-5-5 اختبار التكامل المشترك:

سوف يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النماذج الثلاثة وامكانية وجود علاقات توازنية طويلة الامد من خلال اجراء اختبار الحدود المقترح من قبل .Pasaran et al 2001

1-3-5-5 اختبار الحدود (Bound – Test):

إن بعض السلاسل الزمنية غير ساكنة في مستواها ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وهذا يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) مما يجعل إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى واردة بشكل كبير بين المتغيرات، وللوصول الى ذلك تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال استخدام اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل (Pasaran et al,2001).

جدول (5-5) نتائج اختبار الحدود

Models	F المحسوبة	%1		%5		%10		القرار
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
LINF=F[LINT, LOF, LUN]	8.8848	4.29	5.61	3.23	4.35	2.72	3.77	CO-integration
LTB =F[LX, LM, LO, LEX]	3.5946	3.74	5.06	2.86	4.01	2.45	3.52	Co-integration
LY = F[LOP, LEX, LOF, LAGR]	3.9375	3.74	5.06	2.86	4.01	2.45	3.52	CO-integration

تشير نتائج اختبار الحدود في الجدول أعلاه إلى أن المتغيرات في النماذج السابقة تمتلك علاقات طويلة الأجل من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع الحدود، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود تكامل مشترك)، أي أنه يوجد علاقات تكاملية عند مستوى المعنوية.

5-5-3-2 تقدير المرونات في المدى الطويل:

بما أن المتغيرات أظهرت تكاملاً مشتركاً فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين هذه المتغيرات، وقد استخدمنا تقدير المرونات في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول (5-6) نتائج المرونات في المدى الطويل لنموذج التضخم

Dependent variable LINF

ARDL(3,2,7,3), Akaike criterion(AIC)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT	0.053729	0.018721	2.869939	0.0124
LUN	0.004110	0.015150	0.271265	0.7901
LOF	0.023441	0.006573	3.566289	0.0031
C	-0.062918	0.053268	-1.181168	0.2572

R-squared	0.775684	Mean dependent var	0.042937
Adjusted R-squared	0.487277	S.D. dependent var	0.043272
S.E. of regression	0.030985	Akaike info criterion	-3.816565
Sum squared resid	0.013441	Schwarz criterion	-2.954939
Log likelihood	81.97332	Hannan-Quinn criter.	-3.526654
F-statistic	2.689550	Durbin-Watson stat	2.869842
Prob(F-statistic)	0.032951		

يبين الجدول (5-6) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل، باعتبار أن معدل التضخم متغيراً تابعاً، ونلاحظ من خلال النتائج أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 77.57% من التغير في التضخم، وكانت معاملات كل من سعر الفائدة والتذبذب في أسعار النفط الخام مقبولة إحصائياً عند مستويات معنوية متنوعة، وتشير النتائج إلى أن معاملات المتغيرات المستقلة أظهرت مرونة طردية مع التضخم، حيث إن أي زيادة بمقدار 1% في سعر الفائدة والتذبذب في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.054%، 0.023% على التوالي في قيمة التضخم مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن كتابة معادلة التضخم في المدى الطويل على النحو الآتي:

$$LINF = -0.063 + 0.054 LINT + 0.004LUN + 0.023 LOF \dots\dots(1)$$

جدول (7-5) نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة الميزان التجاري

Dependent variable LTB
ARDL(1,1,0,3,1), Akaike
criterion(AIC)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX	-2.449067	1.452689	-1.685885	0.1060
LM	1.567593	1.191207	1.315971	0.2017
LO	1.579014	0.264777	5.963552	0.0000
LEX	2.971040	1.034917	2.870800	0.0089
C	1.833787	0.623431	2.941443	0.0076

R-squared	0.992464	Mean dependent var	0.884797
Adjusted R-squared	0.989038	S.D. dependent var	0.934358
S.E. of regression	0.097827	Akaike info criterion	-1.550031
Sum squared resid	0.210543	Schwarz criterion	-1.051195
Log likelihood	36.57551	Hannan-Quinn criter.	-1.382188
F-statistic	289.7170	Durbin-Watson stat	2.180212
Prob(F-statistic)	0.000000		

يبين الجدول (7-5) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل، باعتبار أن عجز الميزان التجاري متغيراً تابعاً، ونلاحظ أن نموذج (ARDL) المستخدم من برمجية EVIEWS 9 حدد فترة تباطؤ هي (1,1,0,3,1). كما ويتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (99.26%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (99.26%) من التغير في عجز الميزان التجاري في متوسطها. كما تشير النتائج إلى أن معاملات كل من: سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني، المقطع والسعر النسبي للنفط. مقبولة إحصائياً، أما معاملات كل من: الأسعار النسبية للصادرات والأسعار النسبية للمستوردات فإنهما غير مقبولين إحصائياً.

وبما أن النموذج بني بالصيغة اللوغاريتمية فإن جميع المعاملات تمثل مروونات في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين أظهرت النتائج أن مرونة السعر النسبي

للنفط، وسعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني طردية أي أن زيادة 1% فيها تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري ب 1.58%، 2.97% على الترتيب، وعليه يمكن كتابة معادلة عجز الميزان التجاري في المدى الطويل على النحو الآتي:

$$LTB = 1.83 + 1.57 LM - 2.45 LX + 1.58 LO + 2.97 LEX \quad \dots\dots(2)$$

جدول (5-8) نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

Dependent variable LY				
ARDL(4,1,3,4,4), Akaike criterion(AIC)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOF	0.090163	0.013897	6.488085	0.0000
LOP	0.661729	0.060345	10.965752	0.0000
LAGR	0.039550	0.072940	0.542233	0.5985
LEX	1.168731	0.072333	16.157715	0.0000
C	7.300211	0.298326	24.470608	0.0000
R-squared	0.999512	Mean dependent var	8.653387	
Adjusted R-squared	0.998626	S.D. dependent var	0.833975	
S.E. of regression	0.030919	Akaike info criterion	-3.870253	
Sum squared resid	0.010516	Schwarz criterion	-2.908364	
Log likelihood	82.92405	Hannan-Quinn criter.	-3.551414	
F-statistic	1127.155	Durbin-Watson stat	2.477545	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول (5-8) نلاحظ أن نموذج (ARDL) المستخدم حدد فترة تباطؤ (4,1,3,4,4) أوضحت النتائج أن قيمة معامل التحديد بلغت (99.95%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 99.95% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومن الملاحظ أن النموذج مقبولا إحصائيا بالاعتماد على احتمالية F (اقل من 1%، 5%، 10%) وأن قيمة D-W قريبة من العدد 2 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، والأهم من هذا ان جميع المعاملات في النموذج مقبولة إحصائيا باستثناء الناتج الزراعي، وتمثل مروونات في المدى الطويل حيث أظهرت النتائج أن كل من: اسعار النفط وسعر الصرف

الحقيقي وتذبذب اسعار النفط لها أثرا ايجابيا على الناتج الحقيقي، حيث إن الزيادة بمعدل 1% فيها تؤدي إلى زيادة معدل الناتج الحقيقي بنسبة 0.66%، 1.17%، 0.09% على الترتيب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويمكن كتابة معادلة الناتج المحلي الحقيقي في المدى الطويل كما يلي:

$$LY = 7.3 + 0.66 LOP + 1.17LEX + 0.09 LOF + 0.04 LAGR \quad \dots\dots(3)$$

5-3-3 تقدير المرونات في المدى القصير:

لايوجد تفسيرات كثيرة للمعاملات في المدى القصير لأن المتغيرات أظهرت تكاملا مشتركا ومرونات في المدى الطويل، إلا أنه يتم تقدير المرونات في المدى القصير بهدف متابعة معامل حد تصحيح الخطأ (-1) (Coit Eq).

نتائج تقدير المرونات كانت كما يلي:

جدول (5 - 9) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة التضخم

Dependent var. D (LINF)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	0.597977	0.219284	2.726956	0.0164
D(LINF(-2))	0.593013	0.199068	2.978953	0.0100
D(LINT)	0.120867	0.040007	3.021124	0.0092
D(LINT(-1))	-0.038385	0.039349	-0.975484	0.3459
D(LUN)	0.002210	0.085462	0.025860	0.9797
D(LUN(-1))	0.003390	0.090397	0.037497	0.9706
D(LUN(-2))	-0.013137	0.080991	-0.162201	0.8735
D(LUN(-3))	-0.049920	0.077200	-0.646633	0.5283
D(LUN(-4))	0.081151	0.089548	0.906233	0.3801
D(LUN(-5))	-0.121388	0.078070	-1.554863	0.1423
D(LUN(-6))	0.133385	0.055920	2.385265	0.0318
D(LOF)	0.004425	0.007374	0.600099	0.5580
D(LOF(-1))	-0.018118	0.008879	-2.040647	0.0606
D(LOF(-2))	-0.018830	0.007993	-2.355952	0.0336
CoitEq(-1)	-1.528032	0.276231	-5.531711	0.0001

جدول (5 - 10) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة الميزان التجاري

Dependent var. D (LTB)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX)	-0.386327	0.212392	-1.818932	0.0826
D(LM)	0.445907	0.173019	2.577211	0.0172
D(LO)	0.362582	0.084752	4.278167	0.0003
D(LO(-1))	0.222898	0.115460	1.930527	0.0665
D(LO(-2))	-0.341656	0.093422	-3.657118	0.0014
D(LEX)	0.023445	0.238228	0.098415	0.9225
CointEq(-1)	-0.284453	0.133740	-2.126917	0.0449

جدول (5 - 11) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

Dependent var. D (LY)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	-0.148891	0.170097	-0.875331	0.4001
D(LY(-2))	-0.399635	0.268738	-1.487081	0.1651
D(LY(-3))	-0.173229	0.183947	-0.941736	0.3666
D(LOF)	0.023673	0.009396	2.519362	0.0285
D(LOP)	0.100981	0.031847	3.170832	0.0089
D(LOP(-1))	-0.151679	0.052594	-2.883970	0.0149
D(LOP(-2))	-0.102270	0.056435	-1.812183	0.0973
D(LAGR)	0.256072	0.070493	3.632618	0.0039
D(LAGR(-1))	0.013387	0.111969	0.119564	0.9070
D(LAGR(-2))	-0.132721	0.103516	-1.282131	0.2262
D(LAGR(-3))	0.101408	0.067944	1.492515	0.1637
D(LEX)	0.519253	0.164038	3.165445	0.0090
D(LEX(-1))	-0.158472	0.250953	-0.631480	0.5406
D(LEX(-2))	-0.183259	0.195455	-0.937603	0.3686
D(LEX(-3))	-0.216452	0.135827	-1.593583	0.1393
CointEq(-1)	-0.630938	0.151606	-4.161690	0.0016

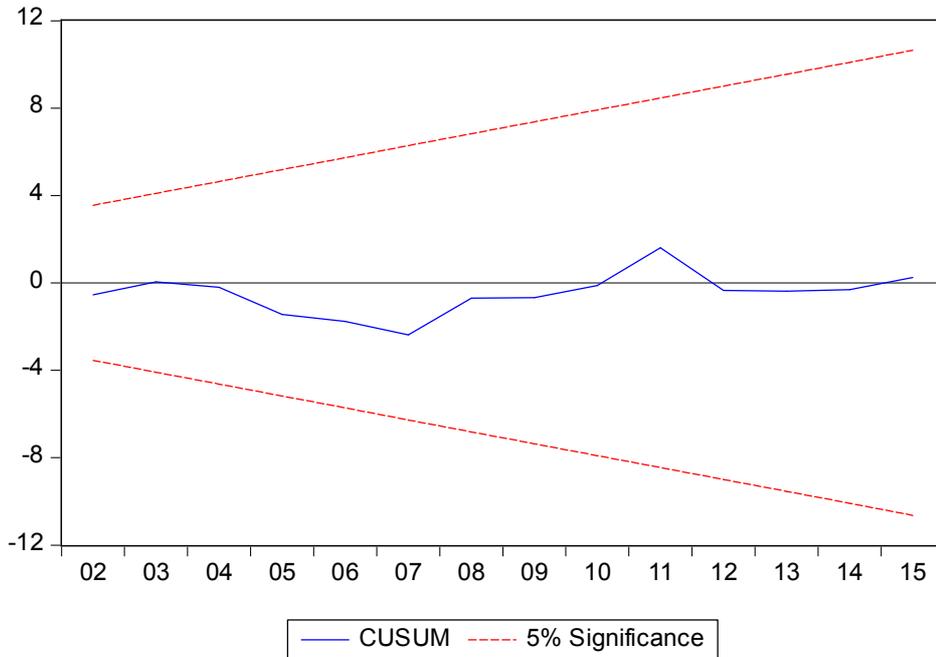
بعد الاطلاع على نتائج تقدير المرونة في الأجل القصير فقد أشارت جميع النتائج إلى أن النماذج الثلاثة تقترب من نماذجها في المدى الطويل من خلال قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (لأنه سالبا)، وتدل قيمته المطلقة على نسبة الاختلال في توازن الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في فترة لاحقة عند حدوث صدمات في متغيرات الدراسة المستقلة من شأنها التأثير على المتغيرات التابعة، وقد كانت هذه النسبة 152.8% في معادلة التضخم و 28.45% في معادلة الميزان التجاري و 63.09% في معادلة الناتج الحقيقي.

5-5-4 اختبار كوزوم للاستقرارية:

بعد إجراء اختبار (CUSUM) تبين ومن خلال النتائج أنه لا توجد ضرورة لتقسيم فترة الدراسة الى فترات جزئية في النماذج الثلاثة.

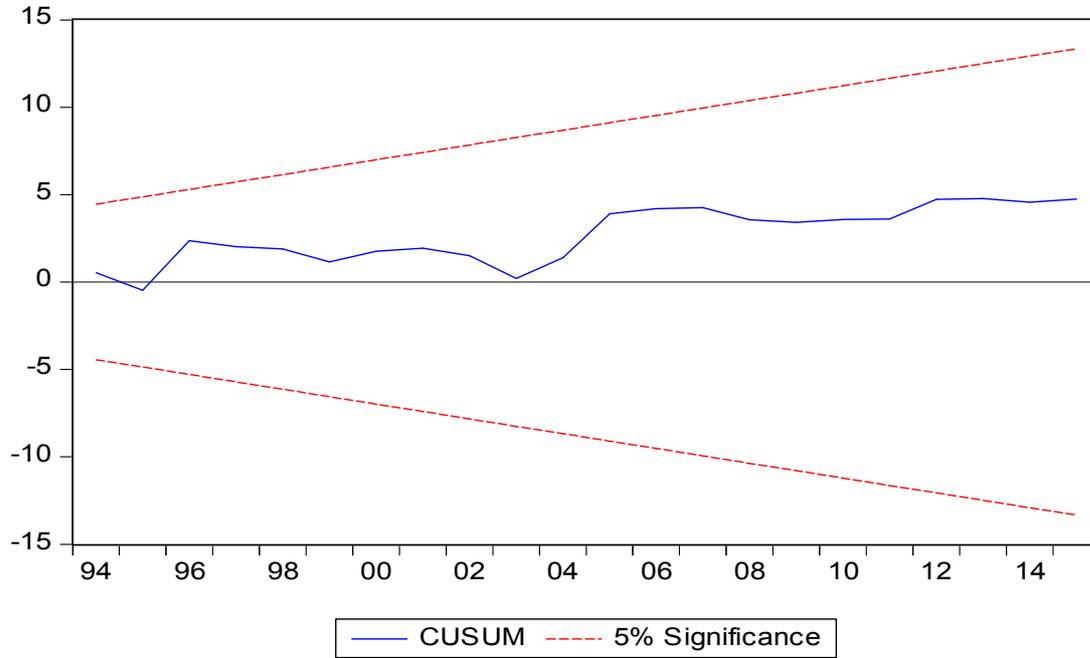
الشكل (1-5)

Cusum [LINF, LINT, LOF, LUN]



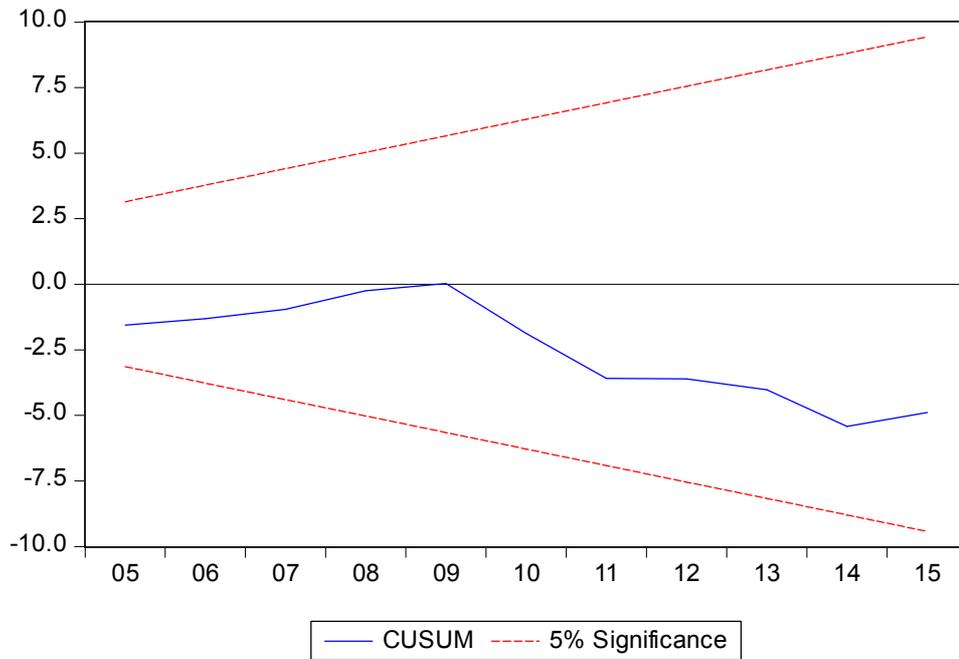
الشكل (2-5)

Cusum [LTB, LX, LEX, LM, LO]



الشكل (3-5)

CUSUM [LY, LAGR, LOP, LEX, LOF]



5-5-5 الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، عدم ثبات تباين الخطأ)، تم إجراء الاختبارات التشخيصية المناسبة كما هو مبين في الجدول (5-12).

جدول (5-12) نتائج الاختبارات التشخيصية

Equations	Test	Test statistic	Prob.
[LINF, LINT, LOF, LUN]	Serial correlation test	F- Cal.=3.53	5.19%
	Heteroskedasticity test	F- Cal.=1.047	47.25%
LTB = F [LX, LM LO, LEX]	Serial correlation test	F- Cal.=1.204	32.07%
	Heteroskedasticity test	F- Cal.=0.8696	57.31%
LY=F [LAGR, LOP, LEX, LOF]	Serial correlation test	F- Cal.=1.9402	19.93%
	Heteroskedasticity test	F- Cal.=0.3676	97.50%

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم الإحصائية ل F أكبر من 5% في النماذج الثلاثة

لكلا الاختبارين، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية (عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وجود ثبات تباين للأخطاء).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- نتائج التحليل
- التوصيات

6-1 نتائج الدراسة

بناء على نتائج التحليل القياسي لاستقصاء اثر التذبذب في اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري:

1- اظهرت الدراسة من خلال اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ان بعض المتغيرات ساكنه في مستواها والبعض الاخر ساكن بعد اخذ الفرق الاول وبذلك يمكننا القول بأن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الاول.

2- اظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين تذبذب اسعار النفط الخام والتضخم وجود علاقة تكاملية في الامدين الطويل والقصير باستخدام اختبار الحدود وان التذبذب في اسعار النفط الخام له اثرا ايجابيا على التضخم، حيث ان اي ارتفاع في التذبذب بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع التضخم بنسبة 0.023% وهي نسبة ضئيلة، وهذه النتيجة توافق ما جاء في دراسة عوض(2009).

3- اظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين تذبذب اسعار النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وجود علاقة تكاملية في الامدين الطويل والقصير باستخدام اختبار الحدود وان التذبذب في اسعار النفط الخام له اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث ان اي ارتفاع فيه بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.0901%.

4- اظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين سعر النفط الخام والعجز في الميزان التجاري وجود علاقة تكاملية في الامدين الطويل والقصير باستخدام اختبار الحدود وان سعر النفط

الخام له اثرا ايجابيا على العجز في الميزان التجاري، حيث ان اي ارتفاع فيه بنسبة 1%

يؤدي الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة 1.58%.

5- اظهرت نتائج اختبار كوزوم أن تأثير التذبذبات في اسعار النفط لم يتغير خلال الزمن، وهذا

يعني ان المشكله قائمة منذ بداية الفترة وحتى نهايتها.

2-6 التوصيات

من ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- 1- متابعة الأسعار العالمية والتغيرات التي تطرأ على أسواق النفط العالمية من قبل المتخصصين بهدف الاستفادة من المتغيرات لتفادي تأزم الاقتصاد الوطني.
- 2- التحوط حالياً من خلال شراء عقود آجلة؛ وذلك لاستغلال السعر المنخفض للنفط، لكن هذه السياسة تحتاج إلى فريق اقتصادي يتابع الأسعار ويعمل معاً على خطة النمو المستقبلي.
- 3- تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن النفط من خلال ترويح وتسويق المناطق المفتوحة للاستثمار في المنطقة، وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال.
- 4- استغلال الطاقة المتجددة في مجال استهلاك الطاقة.
- 5- تطوير مصادر للطاقة البديله في ضوء تذبذب قيمة فاتورة النفط، ووجود الاحتياطي المؤكد من الصخر الزيتي، وامكانية استغلال الصخر الزيتي تجارياً بالحرق المباشر لتوليد الكهرباء او بالتقطير لانتاج النفط، والتنويع في مصادر التزود بالنفط المستورد.

المصادر و المراجع:

المراجع العربية:

أبوغنمي، أنس، (2007) أثر سياسة تحرير أسعار النفط على الموازنة العامة الأردنية خلال

عامي (2005-2006)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن

البصام، سهام حسين .(2013). "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة

العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد

للعلوم الاقتصادية، العدد (36)

البنك الدولي. (2015). الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

انخفاض أسعار النفط. العدد (4)، 15-16.

البنك المركزي الاردني، (اعداد مختلفة)، نشرات وتقارير، عمان، الاردن.

بيطام، ريمة، (2015). أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة

الجزائر (2000-2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الخاطر، خالد بن راشد (2015). تحديات انهيار اسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دور مجلس

التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.ص. (2-55).

خضير، المهدي، (1981). التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و التغذية: دراسة تحليلية موجزة

في اطار النظرية الكنزية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرياض ، السعودية.

خير الدين، المعتصم، (2008). تأثير تذبذبات اسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في

الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.

الدرزي، مهند. (2010). " معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين

السياسات النقدية والمالية "، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

الدوري، محمد، (2003). مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، طبعة أولى، ليبيا، صفحه

197-198.

رقية، بوبكري ونور اليقين، عرباوي. (2013). " مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد

الجزائري "، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

قاصدي مرباح، الجزائر.

زرواط، فاطمة الزهراء. (2014). " أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصادي في الجزائر:

دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 - 2013 "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد(16)،

العدد(2)، ص 79 - 102.

الزعيبي، عبد المنعم. (2014). لآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني. مقال

في جريدة العرب اليوم الأردنية، 2014/12/7.

الزهد، طارق عبدالرحمن، (1992). أنماط الاستهلاك وأثر الطفرة النفطية في الاردن، رسالة

ماجستير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

سليمان، مجدي عبد الفتاح. (2002). " علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام "، ط(1)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

العمرى، علي. (2008). " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة (1970 - 2006) "، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسبير، جامعة الجزائر، الجزائر.

عوض، طالب. (2009). تطورات أسعار النفط الخام وآثارها الاقتصادية الكلية: حالة الأردن. المرصد الاقتصادي. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر إدارة الطاقة ومستقبل التنمية الذي عقد في قسم الاقتصاد بجامعة اليرموك خلال الفترة 4_5/11/2009.

قدح، عدلي. (2015) أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأردني والبنوك. مجلة اتحاد المصارف العربية. 412، 82-86.

المزيني، ع. (2013). "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر، مجلد(15)، العدد(1)، ص 319-346.

المعشر، مروان. (2005) . الطاقة في الاقتصاد الأردني : الارتفاع في أسعار النفط والنتائج على السياسات الاقتصادية والمالية : بحوث ومناقشات الندوة الحوارية التي نظمها المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات في قاعة جمعية البنوك الأردنية

منظمة اوبك، (اعددا مختلفة)، نشرات و تقارير.

الموسوي، ضياء مجيد .(2005). " ثورة أسعار النفط 2004 " ، ط(1)، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية.

المهر، خضير عباس. (1981). تقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية : دراسة تحليلية

موجزة في إطار النظرية الكينزية، جامعة الرياض.

النسور، إياد؛ النسور، مروان. (2012). تأثير أسعار البترول الدولية على النمو الاقتصادي في

الأردن. مجلة الدراسات الامنية، العدد (5) . 165-192.

اليوسف، يوسف خليفة.(2015). " الاقتصاد السياسي للنفط : رؤية عربية لتطوراته " ، لبنان:

مركز دراسات الوحدة العربية.

Abeyasinghe, T. (2001). *Estimation of direct and indirect impact of oil price on growth.* Economics letters, 73(2), 147-153.

Alhagbani, L. .(2015). " *The Impact of Global Economic Fluctuations on Oil Prices* ", Published Research , Business Management, King Saud University. Approach" , European Journal of Comparative Economics, 13(1) , pp67-79.

Arezki and Blanchard ,(2014) “*Seven Questions about the Recent Oil Price Slump* “

Barsky, R., and Kilian, L., (2004). *Oil and thr Macroeconomy Since the 1970s, Journal of Economic Perspectives*, Vol. 18, No. 4, pp. 115-134.

Berument, M. H., Ceylan, N. B., & Dogan, N. (2010). *The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA countries. The Energy Journal*, 149-176.

Birol, Birol,f. (2004), *Analysis Of The Impact Of High Oil Prices On The Global.*

Bjornland H. C. (1997). *estimating core inflation-the role of oil price shocks and imported inflation.* Discussion paper No. 200 August 1997 statistics Norway research department.

Bodin J. (1568). *The Paradoxes of the Seigneur de Malestroit on the Matter of Money.*

Darby, M. R. (1982). *The price of oil and world inflation and recession. The American Economic Review*, 72(4), 738-751.

- Dibooğlu, S., & Aleisa, E. (2004).** *Oil prices, terms of trade shocks, and macroeconomic fluctuations in Saudi Arabia. Contemporary Economic Policy, 22(1), 50-62.*
- El-Sakka, M.I.T.(2004).** Migration Remittances Dep. of Economics, Kuwait University.
- Frankel, J. (2014).** “*Why Are Commodity Prices Falling?*” Project Syndicate, December 15.
- Fridman, M. (1956).** *The monetary dynamic of hyperinflation in the quantity theory of money*, University of Chicago press.
- Gisser, M., & Goodwin, T. H. (1986).** *Crude oil and the macroeconomy: Tests of some popular notions: Note. Journal of Money, Credit and Banking, 18(1), 95-103.*
- Grzegorz. w. kolodko (1987).** *international transmission of inflation-its economics and its politics-world development review. vol15.no08.*
- Guesmi, K; Fiti, Zie; Abid, I; Uddin, G.(2016).** " *On the Time Varying Relationship between Oil Price and G7 Equity index: a Multivariate*
- Hamilton, J. D. (2003).** *What is an oil shock?.* Journal of econometrics, 113(2), 363-398.
- Hamilton, J. D. (2008).** *Oil and the macroeconomy since World War II. Journal of political economy, 91(2), 228-248.*
- Hamilton, J. D. (2009).** *Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08* (No. w15002). National Bureau of Economic Research.
- Hamilton, J. D. (2011).** *Oil Prices, Exhaustible Resources, and Economic Growth.* Department of Economics University of California, San Diego.

- Hamilton, J. D. (2012).** *Historical oil shocks* (No. w16790). National Bureau of Economic Research.
- Henri mercillon-l' (1985).** *Inflation importee inflation a facteur externes dominants et son developpment-revue economique.* Vol 09. No 03
- Henderson J. Vernon, William Poole (1991).** *Principles of economics.*
- Interninaterational Monetary Fund (2000),** *The Impact Of Higher Oil Prices On The Global Economy,* Geneva.
- Al-Iriani, M. A. (2006).** *Energy–GDP relationship revisited: an example from GCC countries using panel causality.* Energy policy, 34(17), 3342-3350.
- International Monetary Fund IMF (2002).** *World Economic Outlook, Recessions and Recoveries,* WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS.
- Jahan-Parvar, M. (2006).** *Oil Prices and Competitiveness: Evidence from a Group of Oil Producing Countries.* Working Paper.
- Jiménez-Rodríguez*, R., & Sánchez, M. (2005).** *Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries.* Applied economics, 37(2), 201-228.
- Johanson, h. G. (1967).** *Is inflation aretarding factor in economic growth in fiscal and monetary problems in developing states,* proceedings of third rehoroth conference, ed. by David Krivine.
- Jones, D. W., Leiby, P. N., & Paik, I. K. (2004).** *Oil price shocks and the macroeconomy: what has been learned since 1996.* The Energy Journal, 1-32.

- Kilian, L. (2006).** *Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market.*
- Kilian, L. (2008).** *Exogenous oil supply shocks: how big are they and how much do they matter for the US economy?.* The Review of Economics and Statistics, 90(2), 216-240.
- Kilian, L. (2009).** *Not All Oil Price Shocks are Alike: Disentangling Demand and Supply Shocks in the Crude Oil Market ?* American Economic Review 99 (3): 1053 - 1069.
- Kim, D. H. (2012).** *What is an oil shock? Panel data evidence.* Empirical Economics, 43(1), 121-143.
- Kpogli, C. (2014).** *The Impact of Oil Price Changes on Inflation in Ghana,* University Of Ghana, Economic Department.
- Krugman P. and Wells R. (2012).** *Macroeconomics,* Third Edition.
- LeBlanc, M. and Menzie D. (2004).** *" Do High Oil Prices Presage Inflation? The Evidence From G-5 Countries",* Santa Cruz: Santa Cruz Center for International Economics.
- Miskin, F. S. (1981).** *The real interest rate: an empirical investigation,* conference series on public policy, 15- PP. 151-200.
- Mohaddes and Besaran (2013).** *One hundred years of oil income and the Iranian economy: A Curse or a Blessing?,* University Of Cambridge, UK.
- Mork, K. A. (1989).** *Oil and the macroeconomy when prices go up and down: an extension of Hamilton's results.* Journal of political Economy, 97(3), 740-744.

- Narayan, P. K., & Smyth, R. (2008).** *Energy consumption and real GDP in G7 countries: new evidence from panel cointegration with structural breaks.* Energy Economics, 30(5), 2331-2341.
- Oh, W., & Lee, K. (2004).** *Causal relationship between energy consumption and GDP revisited: the case of Korea 1970–1999.* Energy economics, 26(1), 51-59.
- Plumer, B., (2014).** *The US hasn't produced this much oil since 1986,* <http://www.vox.com/xpress/2014/11/17/7236379/the-united-states-hasnt-produced-this-much-oil-since-1986>.
- Robert H. Rashe and John A. Tatom (1977).** *Rashe and tatom energy resources and potential gnp,* federal reserve bank of st. louis.
- Rotemberg, J. J., & Woodford, M. (1996).** *Imperfect competition and the effects of energy price increases on economic activity* (No. w5634). National bureau of economic research.
- Soytas, U., & Sari, R. (2003).** *Energy consumption and GDP: causality relationship in G-7 countries and emerging markets.* Energy economics, 25(1), 33-37.
- Tatom, J. A. (1986).** *Are the macroeconomic effects of oil-price changes symmetric?.* In Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy (Vol. 28, pp. 325-368). North-Holland.
- Tatom, J. A. (1987).** *The macroeconomic effects recent fall in oil prices,* Federal reserve bank of ST. Louis.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2006).** *INFORMATION ECONOMY REPORT.*

Yusuf M. (2014). *An analysis of the impact of oil price shocks on the growth of the Nigerian economy: 1970-2011*, African Journal of Business Management.

Abstract

Alajlouni, Samah Anwar. Oil Price Fluctuations and its Effect on GDP, Inflation and Trade Balance: A Case Study of Jordan (1980-2015). Mater Thesis, Department of Economic, Yarmouk University, 2017.

Supervision: Dr. Sameh Alajlouni.

The study aims to investigate the effect of oil price fluctuations on GDP, inflation and trade balance in Jordan during the period (1980-2015). Several diagnostic tests have been utilized such as augmented dickey-fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP) test for stationarity. The results show that some variables are stationary at level whereas other are stationary at first difference. CUSUM tests (CUSUM and CUSUM of squares) were applied to check for the stability of the model parameters. The autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing approach was applied for the cointegration test.

In general the results show that oil price fluctuations have a positive impact on the GDP and Inflation, also the results show that oil price have a positive impact on the Trade Balance Deficit.

Based on the results, the study recommends the governments to be prepared for any disruption in the oil market, by creating a reserve of oil, diversification in resources of imported oil, and exploitation of renewable energy.

Keywords: Oil Price Fluctuations, GDP, Inflation, Trade Balance, ARDL.